تجارة و صناعة

صنعاء

مجلة تجارية صناعية تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

العدد (42) ◆ أبريل - مايو 2025م

المبنى الجديد للغرفة..

طموح بحجم وطن ورمز لشموخ القطاع الخاص

المركـــز اليمني الـــدولي للتحكيم والتوفيـق التجـاري

Yemeni International Center For Commercial Arbitration and Conciliation

☎ 01401803

Yiccac www.yiccac.org info@yiccac.org

صنعاء حي عصر - شارع الستين الغربي - أمام مبنى مجلس النواب الجديد - جوار المؤسسة الوطنية لمكـافحة السرطـان

الغرفة التجارية الصناعية

Chamber of Commerce and industry

Capital Secretariat أمانة العاصمة - صنعاء

المبنى الجديد للغرفة:
طموح بحجم وطن ورمز لشموخ القطاع الخاص

بقلم / **علي محمد الهادي**
رئيس مجلس الإدارة

في إطار مسؤولياتنا المتواصلة تجاه القطاع الخاص ودوره المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، نعمل حالياً على وضع اللمسات الأخيرة ومراجعة التصاميم النهائية للمبنى الجديد للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء. هذا الصرح المعماري، الذي نوليه اهتماما بالغاً، صُمم ليجمع بين الحداثة والمعاصرة، وليكون رمزاً للتطور والتقدم المستقبلي، وليليق بمكانته كبيت يجمع شمل التجار والصناعيين جميعاً في اليمن.

يسعدنا أن نعلن أن التصاميم الهندسية للمبنى الجديد قد روعي فيها أن يكون شامخا، يصل ارتفاعه إلى خمسة عشر دوراً، وفقاً لأحدث المواصفات العالمية للسلامة والأمان. سيحتوي المبنى على مكاتب إدارية للغرفة، بالإضافة إلى مساحات مخصصة للقطاعات التخصصية التابعة لها، بما يضمن مواكبة أي مستجدات إدارية وتنظيمية لنشاطها الدائم في رعاية مصالح القطاع الخاص، والدفاع عن أنشطته، وتعزيز دوره الريادي في التنمية الشاملة.

لقد تضمن التصميم رؤيتنا الطموحة بأن يكون هذا المبنى مصدر فخر واعتزاز للقطاع الخاص ونشاطاته المتنوعة. إنه ليس مجرد بناء، بل هو انعكاس لدور الغرفة الفاعل في رعاية مصالح منتسبيها. لذا، سيضم المبنى صالات واسعة للمعارض التجارية والصناعية، مصممة وفق أرقى المواصفات العالمية، وقاعات مجهزة بأحدث التقنيات لاستضافة المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية الكبرى. هذه المرافق ستلبي طموحات القطاع الخاص في إقامة المعارض الدائمة، واستضافة الفعاليات المتخصصة في المناسبات المختلفة، فضلاً عن الفعاليات الرسمية للغرفة وشركائها.

ولم نغفل في تصميمنا فكرة أن يضم المبنى "نافذة واحدة" متكاملة، تقدم كافة الخدمات الحكومية المطلوبة للقطاع الخاص. يأتي ذلك ضمن استراتيجية الغرفة لتعزيز الشراكة الفاعلة مع الحكومة، وتبني أحدث الممارسات الدولية في تيسير بيئة الأعمال، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتخفيف الأعباء على المستثمرين.

عقب كل هذا النشاط المكثف الذي قمنا به على مدار العام، تتجه آمالنا وطموحاتنا الآن نحو حشد الدعم اللازم وتأمين التمويل المناسب لإنجاز هذا المشروع الحيوي. إننا نطمح أن يكون مبنى الغرفة الجديد فخراً لليمن بأسرها، ورمزاً لشموخ ونشاط القطاع الخاص، ودوره الريادي الذي لا غنى عنه في تحقيق التنمية الاقتصادية لبلادنا الغالية.

مجلة تجارية صناعية تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

مجلس إدارة الغرفة

علي محمد محسن الهادي
رئيس مجلس الإدارة

محمد محمد محمد صلاح
نائب الرئيس للقطاع التجاري

حسن غالب السياني
نائب الرئيس للقطاع الصناعي

أعضاء المجلس

عبدالسلام صالح محمد الفقيه
محمد عبدالله احمد السلامي
أنور محمد محمود الحسيني
عمر راشد عبدالحق
طلال عبدالرحيم ردمان
نصر محمد سنان المطحني
عمر محفوظ شماخ

03

المبنى الجديد للغرفة: طموح بحجم وطن ورمز لشموخ القطاع الخاص

06

الهادي يدعو لمصالحة ضريبية شاملة للملفات الضريبية السابقة على القطاع الخاص

07

الغرفة تشيد بتوجيهات أمين العاصمة بعدم إغلاق أي منشأة تجارية

08

اللقاء التعريفي ببوابة الخدمات الإلكترونية «تسهيل»..

12

الغرفة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتفقان على دعم التلمذة المهنية

16
رئيس مجلس إدارة الغرفة:
الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص هي الطريق نحو اقتصاد منتج ومستدام

20
القطاع الخاص يحقق تقدما ملموسا في تطوير قطاع الصناعات الدوائية في اليمن

28
رئيس الهيئة العامة للاستثمار :
قانون الاستثمار الجديد: رؤية واعدة وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص

رئيس قطاع التطوير العقاري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء
32 التطوير العقاري قاطرة نمو واسعة لتشغيل قطاعات

رجل المال والأعمال طلال الوبري
34 المكسب والإضافة لقطاع التمباك والسجائر والمعسلات

36 جميلة القادري .. من العمل الخيري لمخرجات استثمارية

38 الغرفة تنشئ قطاع الدواجن ومحمد عبد الكريم البروي رئيسًا للقطاع

42 البروي: قانون الاستثمار الجديد 5202 نقطة تحول في التنمية وإعادة الإعمار

الاشراف العام

الأستاذ/عادل محمد الخولاني
المدير العام التنفيذي للغرفة

اعضاء هيئة التحرير

عبد الله عايض العميثلي
رئيس التحرير

احمد حسن الطيار
مدير التحرير

التصميم و الإخراج

نشوان البروي

من أهداف الغرفة:

خدمة الأعضاء وتلبية احتياجاتهم ورعاية مصالحهم والدفاع عنها وتمثيلهم أمام كافة الجهات محلياً وعالمياً..
وتوفير أحدث المعلومات عن السوق والاقتصاد والتأثير في التشريعات القانونية والسياسات الاقتصادية.
تطوير وتنمية الموارد البشرية وتسوية وحل الخلافات التجارية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المشاريع والأعمال الإبداعية.
الإسهام الفاعل في تنفيذ السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية للحكومة وتفعيل توجهات الدولة وترجمة علاقتها الخارجية.
الإسهام في عمليات الترويج للاستثمار وتوفير المعلومات الخاصة بالمناخات الاستثمارية التي تتمتع بها بلادنا بهدف جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية..

الإخوة التجار:

تقديم اقتراحاتكم للغرفة التجارية ضرورة لتطوير خدماتها.
زياراتكم المستمرة وتواصلكم الدائم مع الغرفة يزيد من فرص التعاون.
الغرفة تستقبل استفساراتكم في أي وقت.

في فعالية تدشين "دليل الخدمات الضريبية الخاص بالمستفيد"

الهادي يدعو لمصالحة ضريبية شاملة للملفات الضريبية السابقة على القطاع الخاص وبدء صفحة شراكة جديدة مع المكلفين

الإدارة الإعلامية/ خاص

دعا الأستاذ علي محمد الهادي رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء إلى عمل مُصالحةٍ شاملةٍ للملفات الضريبية السابقة على القطاع الخاص وبدء صفحة جديدة يسودها التعاون والشراكة بين القطاع الخاص ومصلحة الضرائب وبما يسهم في التركيز على المنفعة المُتبادلة بين مصلحة الضرائب والمُكلفين لتحقيق العدالة الضريبية وزيادة الكفاءة.

وأكد الأستاذ الهادي في فعالية تدشين "دليل الخدمات الضريبية الخاص بالمستفيد" والذي نظمته مصلحة الضرائب برعاية وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ

احمد غالب الرهوي ترحيب القطاع الخاص ودعمه للخدمات الضريبية الإلكترونية لأنها تسهم في

العديد من الفوائد للمكلفين منها توفير الوقت والجهد وأيضا زيادة الحصيلة الضريبية والشفافية فيما تسهم من ناحية ثانية في حصول المكلفين على الخصومات وغيرها من الفوائد.

ونوه الأستاذ الهادي الى أهمية قيام مصلحة الضرائب إقامة دوراتٍ تدريبيةٍ لزيادة فهم المكلفين من القطاع الخاص بالتزاماتهم الضريبية مع توفير الدعم الفنيّ والمُستشارين الضريبيين بكيفية التعامل مع الخدمات الضريبية والدليل والاستفادة منها عمليا وأن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء مستعدة للمساهمة في هذا البرنامج التوعوي الهام على الفور.

الغرفة تشيد بتوجيهات أمين العاصمة بعدم إغلاق أي منشأة تجارية وتحديد موعد النزول الميداني للمحلات مرة في الشهر

الإدارة الإعلامية/ خاص

أشادت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بالتوجيهات الصادرة من معالي الدكتور حمود محمد عباد أمين العاصمة رئيس المجلس المحلي لمدراء عموم المكاتب التنفيذية بأمانة العاصمة ومدراء عموم المديريات والتي ألزمت تلك الجهات بعدم إغلاق أي منشأة تجارية الا بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وحسب التوجيهات من معالي أمين العاصمة والتي صدرت 2024/12/30م الموافق 29 /6/ 1446هـ يمنع إغلاق أي محل أو منشأة تجارية إلا بعد اتخاذ الإجراءات القانونية والرفع لقيادة أمانة العاصمة، كما نصت بأن يتم عمل برامج شهرية للنزول الميداني للمنشآت والمحلات التجارية والمولات والنزول مرة واحدة في الشهر بدلا من النزول اليومي أو الأسبوعي وبما يعزز آلية الرقابة والمتابعة والشفافية

لحماية المستهلك واذا وجدت مخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة وبما يحفظ لأصحاب المنشآت الحق من أي ابتزاز من بعض ضعفاء النفوس وردعهم.

وقد صدرت هذه التوجيهات بناء على الاجتماعات واللقاءات بين قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء مع معالي الدكتور حمود عباد أمين العاصمة رئيس المجلس المحلي بشأن العمل المشترك لتعزيز أنشطة القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال أمامها وحل المعوقات التي تواجه استدامة أنشطتها وبناء على محضر الاجتماع المنعقد بالغرفة يوم 2024/12/18م الخاص بالتعاون والشراكة والتنسيق بين الغرفة وأمانة العاصمة.

الغرفة التجارية توقع اتفاقية تعاون مشترك مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك لتعزيز مكانة المنتج الوطني في السوقين المحلي

مجلة الاستثمار/ خاص

لتعزيز مكانة المنتج الوطني في السوقين المحلي والدولي، وبرعاية وحضور معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين هاشم المحاقري، وقعت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء اتفاقية تعاون مشترك مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، يوم الخميس 23 يناير 2025م بوزارة الاقتصاد بهدف تعزيز دعم المنتج الوطني، رفع وعي المستهلك بأهمية المنتجات المحلية، وتحسين تنافسية الصناعات اليمنية.

وقّع الاتفاقية كل من الأستاذ محمد محمد صلاح، نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، والأستاذ فضل مقبل منصور، رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك.

وتتمحور أهداف الاتفاقية حول معالجة التحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والصناعية، وتوفير منصة لتسويق المنتجات الوطنية، بهدف تحسين تنافسيتها أمام

المنتجات المستوردة، ورفع ثقة المستهلك اليمني بالصناعة والمنتجات المحلية، وتوحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص لدعم الاقتصاد الوطني، انطلاقاً من أهداف المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني «منتجي وطني».

وعقب التوقيع على الاتفاقية صرح الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة: "تُجسّد هذه الاتفاقية التزام الغرفة التجارية بدعم الصناعة الوطنية وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج المحلي، ونحن على ثقة بأن هذا التعاون مع الجمعية اليمنية لحماية المستهلك سيُثمر نتائج إيجابية ملموسة."

فيما قال الأستاذ فضل مقبل منصور: "نرى في هذه الشراكة فرصة قيّمة لتوحيد جهودنا مع الغرفة التجارية في خدمة المستهلك اليمني ودعم المنتج الوطني، ونتطلع إلى العمل معًا لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية."

ومن الجدير الذكر أن هذه الاتفاقية تعد خطوة هامة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والمجتمع المدني لدعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك، ومن المتوقع أن تساهم في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني «منتجي وطني".

وقد حظيت الاتفاقية بمصادقة وتعميد معالي الوزير معين هاشم المحاقري، وحضور الأستاذ محمد الفرعي رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار والأستاذ سام البشيري المدير العام التنفيذي للهيئة اليمنية للمواصفات وضبط الجودة، والمدير العام التنفيذي للغرفة عادل محمد الخولاني

اللقاء التعريفي ببوابة الخدمات الإلكترونية «تسهيل»..

نجاح بامتياز

أتمتة الخدمات لتعزيز الشفافية وتحسين بيئة الأعمال

برعاية كريمة من معالي وزير الاقتصاد والتجارة والاستثمار المهندس معين هاشم المحاقري، نظّمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بالتعاون مع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، يوم الخميس الموافق 23 يناير 2025، لقاءً توعويًا للتعريف بخدمات البوابة الإلكترونية «تسهيل». وقد تضمّن اللقاء محاكاة عملية لكيفية استخدام النظام، وذلك بمقر الوزارة في إطار التعاون والشراكة بين الغرفة والهيئة.

ويؤكد الخبراء أن اللقاء التوعوي حقق نجاحًا كبيرًا، حيث أشاد التجار ورجال الأعمال والمصنعون بهذه الخدمة الإلكترونية المتطورة التي تهدف إلى تسهيل إجراءات تسجيل السلع والمنتجات المحلية والمستوردة، وبناء قاعدة بيانات دقيقة للمواصفات المطابقة والمنشآت المسجلة لدى الهيئة.

وأكد المشاركون أن «تسهيل» سيسرّع إجراءات الإفراج عن السلع المطابقة للمواصفات القياسية، كما سيساهم في الحد من تداول المنتجات غير المطابقة، مما يعزز جودة الأسواق وحماية المستهلك.

أتمتة الإجراءات لمواكبة التطورات العالمية

يأتي هذا اللقاء في إطار جهود الهيئة لمواكبة التطورات التكنولوجية عبر أتمتة الخدمات، بما يحقق:

1. تسريع الإجراءات وتبسيطها.
2. تعزيز الشفافية والحد من استغلال الوظيفة العامة.
3. تحسين جودة الخدمات وحفظ وأرشفة البيانات إلكترونيًا.
4. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاقتصاد الوطني.

نقلة نوعية في التعاون بين القطاعين العام والخاص

في هذا السياق، أكد الاستاذ محمد محمد صلاح، نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، أن إطلاق بوابة «تسهيل» الإلكترونية يعكس التزام هيئة المواصفات بمواكبة التكنولوجيا وتعزيز الشفافية والكفاءة في تقديم خدماتها، وأوضح أن البوابة تمثل نقلة نوعية في تسهيل الإجراءات وتقليل الوقت والجهد على القطاع الخاص، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الصناعية، مضيفا «ندعم هذه الجهود التي تبذلها الهيئة ووزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ونرى في «تسهيل» بداية مرحلة جديدة من التكامل بين الهيئة والغرفة التجارية بما يضمن حماية المستهلك ورأس المال الوطني.»

استفسارات وملاحظات.. واستجابة فورية

خلال اللقاء، قدّم التجار ورجال الأعمال والمستوردون جملة من الملاحظات والمقترحات الهادفة إلى زيادة سهولة الإجراءات وسرعتها

فقام معالي الوزير بالرد عليهم بحوار اخوى مبينا أن الهدف من البوابة الإلكترونية لهيئة المواصفات «تسهيل» هو مساندة التجار وتسهيل كافة الإجراءات عليهم باعتبارهم شركاء في التنمية ومستفيدين من خدمات البوابة لتسهيل وتسريع أنشطتهم ذات العلاقة بالمواصفات. وأكد معاليه أنه سيتم خلال الأسبوع القادم الربط الشبكي بين البوابة الإلكترونية لهيئة المواصفات وبوابة الجمارك، ما سيُحدث نقلة نوعية في خدمات التجار ويسرّع إجراءات الفحص والمعاينة والإفراج عن الشحنات في وقت قياسي وبجهد وتكلفة أقل بكثير.

وقال معاليه: «إن هدفنا الرئيسي هو أتمتة كافة العمليات، بحيث يكون الفحص والتحليل والنتائج والإفراجات إلكترونية بالكامل، وتتم عبر التطبيق بكل شفافية وسهولة وفقا للإجراءات والنظم المعمول بها والمواصفات المعتمدة في بلادنا.» ونوّه معاليه بتوسيع الخدمات الرقمية لتشمل كافة الخدمات، وأنها ستكون متاحة للجميع قبل شهر رمضان. كما نوّه بأهمية قانون الاستثمار الجديد الذي يتضمن إعفاءات وحوافز وضمانات كثيرة يُعوّل عليها في نقل الاقتصاد اليمني إلى مستويات متقدمة.

> **وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار: نسعى لأتمتة جميع الخدمات لتبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.**

> **نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة: "تسهيل" نقلة نوعية في التعاون بين القطاعين العام والخاص ومواكبة التطورات العالمية.**

> **المدير العام التنفيذي لهيئة المواصفات والمقاييس: "تسهيل" يوحّد الإجراءات ويعزز الشفافية والتعاون مع القطاع الخاص.**

«تسهيل».. منصة إلكترونية بمعايير عالمية

من جانبه، أكد سام أحمد البشيري، المدير العام التنفيذي للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، أن أتمتة الإجراءات عبر «تسهيل» ستساهم في توحيد الإجراءات والرقابة الإلكترونية، مما يرفع مستوى الشفافية والموثوقية ويوفر الوقت والجهد.

وأشار إلى أن المنصة تم تصميمها وفق أعلى المعايير العالمية، من قبل كادر وطني كفؤ، رغم الصعوبات والتحديات.

ختامًا

يُعد إطلاق بوابة «تسهيل» الإلكترونية خطوة استراتيجية نحو تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين. ومع التفاعل الإيجابي من القطاع الخاص، تمثل المنصة ركيزة أساسية في التحول الرقمي ودعم التنمية الاقتصادية في اليمن.

ما يصح إلا الصحيح
100% حليب
بالعافية!

من أبقار تتغذي على العشب

أنكور
Anchor™
منذ 1886

الطعم النيوزيلندي

natco
Consumables
Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

ناتكو
الاستهلاكية
المركز الرئيسي: صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

مهما اختلف مذاقك ... سنصل اليك

ÜLKER

ويفر كوكونت بالبقلاوة

مزيج الفخامة و القرمشة

شركة جلب للتجارة العامة و الاستيراد المحدودة

قاسم يحيى عبده جلب

الغرفة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتفقان على دعم التلمذة المهنية واستيعاب خريجي برامج التدريب المهني وربطهم بسوق العمل

الإدارة الإعلامية / خاص

اتفقت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تعزيز التعاون المشترك في دراسة احتياجات القطاع الخاص من سوق العمل، والعمل على الحشد لتوفير الكوادر المؤهلة لتلبية طلبات المشغلين، في إطار شراكة منظمة ومستدامة تسهم في دعم التمكين الاقتصادي والحد من الفقر.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمها البرنامج الوطني لمكافحة ظاهرة التسول بالشراكة مع الغرفة التجارية يوم الثلاثاء 2025/5/13م، لمناقشة دعم التلمذة المهنية، واستيعاب خريجي برامج التدريب المهني، وربطهم بسوق العمل. وفي افتتاح الورشة، أكد معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، سمير باجعالة، أهمية تكامل الجهود بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص في معالجة ظاهرة التسول من خلال تمكين الفئات المستهدفة اقتصاديًا. وأشار إلى أن الوزارة تتبنى مشاريع وبرامج طموحة بالشراكة مع الغرفة التجارية والقطاع الخاص لإنشاء مبادرات اقتصادية ضخمة تفتح آفاقًا جديدة للعمل وتحقق الاكتفاء الذاتي للشرائح المستهدفة.

من جانبه، أشار الأستاذ علي الهادي، رئيس مجلس إدارة الغرفة، إلى حرص الغرفة على استيعاب مخرجات برامج التلمذة المهنية، وتوفير فرص عمل حقيقية لهم ضمن المؤسسات التجارية والصناعية. ودعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المشاريع التنموية والاستثمارية التي تطرحها الجهات الحكومية، بما في ذلك مرحلة الفكرة، لضمان الشفافية وتحقيق شراكة حقيقية تعزز ثقة القطاع الخاص واستعداده للدعم والمشاركة.

وفي السياق ذاته، أشارت الورشة لأهمية دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل ليتم على ضوئها تنفيذ برامج التدريب والتأهيل المطلوبة. وأشادت بالشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في دعم البرنامج الوطني لمكافحة التسول، باعتباره نموذجًا يُعزز من خلاله الشراكة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

وقد تم الاتفاق خلال الورشة على أن يقوم القطاع الخاص، من خلال الغرفة التجارية، بتقديم مصفوفة بالبرامج التدريبية المطلوبة للكوادر المستهدفة والتخصصات المطلوبة في سوق العمل في عدة مجالات، تمهيدًا لتنفيذها للفئات المستحقة للعمل.

حدثٌ قضائيٌ تجاريٌ بارز:

النطق بأول حكم تحكيمي في المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري التابع للغرفة التجارية

الإدارة الإعلامية / خاص

في إنجاز نوعي يُعد الأول من نوعه على مستوى التحكيم المؤسسي في اليمن، أعلن المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري، التابع للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، اليوم الأحد الموافق 20 أبريل 2025م، النطق الرسمي بأول حكم تحكيمي تجاري بين شركتين من كبرى الشركات في القطاع الخاص، في خطوة تؤسس لمرحلة جديدة من تسوية النزاعات التجارية خارج أروقة المحاكم التقليدية.

ويأتي هذا الحدث البارز تتويجًا لجهود الغرفة التجارية في ترسيخ التحكيم كأداة فعالة وسريعة لفض النزاعات، ويمثل نقطة انطلاق نحو نظام تجاري حديث يواكب المعايير الدولية، ويعزز ثقة المستثمرين في البيئة القانونية اليمنية.

وقد جرى النطق بالحكم في قاعة المركز بحضور الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة، وعضوا المجلس الأستاذ نصر المطحني والأستاذ أنور الحسيني، إضافة إلى الأستاذ عادل الخولاني – المدير العام التنفيذي للغرفة.

وأكدت إدارة المركز أن هذا الحدث يُعد محطة مفصلية في مسيرة المركز، ورسالة واضحة إلى جميع الشركات اليمنية بأن التحكيم المؤسسي أصبح اليوم خيارًا موثوقًا، يوفر الوقت والتكاليف، ويحفظ العلاقات التجارية بين الأطراف.

ويتميز المركز اليمني الدولي للتحكيم بعدة مزايا تنافسية جعلته الجهة الرسمية الأولى في البلاد لتحكيم النزاعات التجارية والاستثمارية، من أبرزها، السرعة في إصدار الأحكام، والسرية الكاملة في الجلسات، وحرية الأطراف في اختيار المحكمين، وإجراءات بسيطة وواضحة، مع قوة تنفيذية للحكم التحكيمي بقوة القانون حيث يعد حكم مركز التحكيم حكما ابتدائيا لالبس فيه.

وقد أنشئ المركز أواخر العام 2019م، ويعمل بإشراف نخبة من القضاة والخبراء القانونيين والمحكمين اليمنيين، ما يعزز من كفاءته وحياده وموثوقيته، ويجعل أحكامه قابلة للتنفيذ داخليًا وخارجيًا.

وفي هذا السياق، دعا المركز جميع الشركات ورجال الأعمال إلى حل نزعاتهم وقضاياهم التجارية بواسطة مركز التحكيم التابع للغرفة وكذا إدراج شرط التحكيم الخاص بالمركز في عقودهم التجارية، لما يوفره من حماية قانونية فعّالة، ويُسهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة تشجع على التنمية الاقتصادية.

كما أكد الدكتور عبد الخالق صالح عبد الله معزب – أستاذ القانون التجاري ونائب عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، المحكم اليوم في القضية والمعتمد لدى المركز – أن التحكيم يمثل الخيار الأمثل لحل النزاعات بين الشركات التجارية، لما يوفره من مرونة وسرعة وتكلفة أقل مقارنة بالقضاء النظامي.

وبذلك، يخطو المركز اليمني الدولي للتحكيم خطوة جديدة نحو بناء منظومة تحكيم وطنية متكاملة، تكون رديفًا فاعلًا للقضاء، ومظلة موثوقة لفض النزاعات التجارية بما يضمن العدالة ويعزز ثقة المستثمرين.

تحرير وتصوير /أحمد الطيار

قانون الاستثمار الجديد..
خطوة رائدة لتعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات

أشاد القطاع الخاص، بمختلف قطاعاته من تجار وصناعيين ومستوردين، بقانون الاستثمار الجديد2025م الذي أطلقته حكومة التغيير والبناء مطلع الشهر فبراير 2025م، لما يوفره من تسهيلات ومزايا غير مسبوقة للمستثمرين المحليين والأجانب. ويُعد تدشين العمل بالقانون خطوة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية، مما يسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة، ودعم الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما يسهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

إعداد: منصور شايع

تحسين بيئة الأعمال

في هذا السياق، أكد نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، محمد صلاح، أن القانون يمثل نقلة نوعية في تحسين بيئة الأعمال، عبر تبسيط الإجراءات، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن القانون يمنح القطاع الخاص مزيدًا من الثقة والمرونة، إذ يتيح حماية استثماراته، ويقدم إعفاءات ضريبية وجمركية، ما يعزز مناخ الاستثمار. كما دعا إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان التنفيذ الأمثل للقانون وإزالة أي تحديات قد تعيق تطبيقه.

مزايا استثمارية واسعة

يتضمن القانون حزمة من المزايا التي تجعل البيئة الاستثمارية أكثر تنافسية، ومن أبرزها:

إعفاءات جمركية وضريبية تشمل:

- إعفاء الموجودات الثابتة للمشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الضرائب والرسوم.
- إعفاء مشاريع الإنتاج الأخرى من 50

% من الرسوم الجمركية.

- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة تصل إلى 16 عامًا وفق شروط محددة.

ضمانات استثمارية قوية تشمل:

- عدم تأميم المشاريع أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي.
- المساواة بين المستثمر اليمني والأجنبي في الحقوق والواجبات.
- إمكانية تملك المستثمر الأجنبي للمشروعات بنسبة 100 %.
- حرية تحويل الأموال بالنقد الأجنبي من وإلى اليمن.

كما يمنح القانون تسهيلات إضافية للمشروعات التوسعية، إذ تُمنح الإعفاءات ذاتها لرأس المال المضاف، مما يشجع المستثمرين على تطوير مشاريعهم وضخ المزيد من الاستثمارات.

برنامج التحفيز الاقتصادي

خلال حفل تدشين القانون، أكد وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، المهندس معين المحاقري، أن القانون الجديد يعد أحد أهم مخرجات برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أقرّته الحكومة، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتشجيع المستوردين على التحول إلى التصنيع الداخلي، مستفيدين من الحوافز والامتيازات الممنوحة.

وأوضح أن الحكومة تعمل على تهيئة بيئة استثمارية أكثر كفاءة من خلال 14 برنامجًا تحفيزيًا، تشمل دعم قطاع الطاقة، وتعزيز التحول نحو الطاقات المتجددة، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتحقيق شراكة فعالة مع القطاع الخاص.

> **إعفاءات مغرية وضمانات حقيقية لدعم المستثمرين وحماية مشاريعهم**

وأشار إلى أن الوزارة قطعت شوطًا في أتمتة الخدمات، حيث تقدم حاليًا 37 خدمة إلكترونية عبر بوابتها الرقمية، وتسعى إلى رفع العدد إلى 57 خدمة إلكترونية خلال الأشهر المقبلة، بهدف تسريع المعاملات وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين.

القطاع الخاص.. شريك أساسي في التنمية

من جانبه، أكد وزير المالية، عبدالجبار أحمد محمد، أن قانون الاستثمار يتضمن امتيازات تُطبَّق لأول مرة في اليمن، مشيرًا إلى أن القطاع الخاص هو الشريك الأساسي في عملية التنمية.

وأوضح أن الحكومة لديها خطط طموحة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتنفيذ مشاريع استراتيجية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني، داعيًا المستثمرين إلى الاستفادة من الفرص والمزايا التي يتيحها القانون الجديد.

رؤية استثمارية طموحة

بدوره، أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ياسر المنصور، أن القانون الجديد جاء ثمرة 16 مرحلة من الإعداد والمراجعة، حيث استوعب كافة ملاحظات القطاع الخاص والجهات التشريعية، لضمان توافقه مع احتياجات المستثمرين وطموحات التنمية الاقتصادية.

وأشار إلى أن القانون يضع خارطة طريق واضحة لخلق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا، عبر تقديم الحوافز، وضمان حماية رؤوس الأموال، واستحداث فرص استثمارية مجدية، بما ينسجم مع الرؤية الوطنية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

ختامًا

يمثل قانون الاستثمار الجديد محطة تحول رئيسية في المشهد الاقتصادي اليمني، حيث يعزز مناخ الأعمال، ويوفر حوافز قوية للمستثمرين، ويدعم التحول نحو الإنتاج المحلي. ومع التسهيلات والضمانات التي يتضمنها، يعكس القانون التزام الحكومة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وفتح آفاق أوسع للقطاع الخاص، ليكون شريكًا رئيسيًا في التنمية والنهضة الاقتصادية.

الأستاذ علي الهادي:

الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص هي الطريق نحو اقتصاد منتج ومستدام

رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة يؤكد:

"نعمل على حشد القطاع الخاص للتحول الصناعي

"قانون الاستثمار 2025 يوفّر بيئة مشجعة وحوافز حقيقية

أكد الأستاذ علي الهادي، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، أن تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة يمثل ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وأوضح الهادي، في مقابلة مع "مجلة صناعة تجارة وصناعة" تطلع القطاع الخاص لأن تقوم الحكومة بمسؤولياتها تجاه دعم هذا القطاع، لا سيما من خلال تفعيل الرقابة على بعض الإجراءات التعسفية التي تمارسها جهات رسمية بحق العاملين في السوق المحلية، والذين كان لهم الدور الأكبر في توفير الغذاء والدواء والكساء خلال أصعب المراحل.

مؤكدًا على أن الغرفة التجارية والاتحاد العام للغرف داعم ومشجع لتبنّي سياسات اقتصادية، تدفع التجار والمستثمرين إلى التحول من مجرد مزوّدين للأسواق إلى شركاء فاعلين في مسار التنمية الاقتصادية الشاملة وعلى رأسها التحول للتصنيع.

أجرى اللقاء: أحمد الطيار

■ بداية، ما الدور الذي تقوم به الغرفة التجارية في تعزيز الشراكة مع القطاع العام؟

تضطلع الغرفة بدور محوري في تعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية، من خلال بناء علاقات استراتيجية تقوم على التكامل والشفافية. فالشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص هي الطريق نحو اقتصاد منتج ومستدام.

■ ما أبرز التحديات الراهنة أمام القطاع الخاص؟

رغم الظروف الصعبة الناتجة عن الحرب والحصار على بلادنا، لا يزال القطاع الخاص يواصل أداءه بقوة، ومن وجهة نظرنا فأبرز التحديات تشمل ضعف البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وتعدد الإجراءات المعقدة. نحن نعمل مع الجهات المعنية على تجاوز هذه التحديات، ونؤمن أن المرحلة القادمة ستكون أكثر دعمًا للقطاع، عبر الانتقال من التشخيص إلى تنفيذ الحلول العملية.

■ ما تطلعات القطاع الخاص لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية؟

لقد لمسنا خطوة إيجابية في قانون الاستثمار الجديد 2025م، الذي جاء محفزًا بشكل خاص للاستثمار الصناعي، وخلت مواده من الثغرات التي كانت تُعيق التنفيذ في السابق، ولتعزيز دور القطاع الخاص التنموي بشكل أكبر نتطلع إلى مزيد من الدعم عبر تفعيل الرقابة على بعض الإجراءات التعسفية الصادرة من جهات رسمية تجاه العاملين في السوق المحلية، وهم من وفّروا احتياجات البلاد من الغذاء والكساء والدواء في أصعب الظروف.

■ هل لكم أن توضحوا مساهمة أعضاء الغرفة في دعم الاقتصاد الوطني؟

أعضاء الغرفة يمثّلون شريحة واسعة من التجار والصناعيين والمستثمرين، وهم ركيزة النشاط الاقتصادي. لقد تحمّلوا مسؤوليات جسيمة في ظل الأوضاع الصعبة، وأسهموا في توفير السلع والخدمات الأساسية. كما ينشطون في القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويؤدون دورًا فاعلًا في المسؤولية الاجتماعية وخلق فرص العمل.

■ كيف تدعم الغرفة التحول الصناعي؟

تبنّت الغرفة خطة استراتيجية لحشد التجار والمستوردين نحو دعم التصنيع المحلي، ضمن جهود وطنية يقودها القطاع الخاص بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والغرفة والاتحاد العام. وبدعم مباشر من معالي الوزير المهندس معين المحاقري، نعمل على تسهيل إجراءات إنشاء المصانع، وتوفير الدعم الفني، وتشجيع إقامة مناطق صناعية مرتبطة ببنى تحتية ولوجستية ملائمة.

■ كيف تنظرون إلى قانون الاستثمار الجديد 2025م؟

القانون يشكّل نقلة نوعية في البيئة الاستثمارية، حيث يقدّم إطارًا قانونيًا مستقرًا وحوافز واقعية. نحن نركّز على دعم الاستثمارات الإنتاجية التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد، ونعمل على تفعيل هذا القانون عبر شراكة وثيقة مع الجهات المختصة، لضمان تطبيق فعلي يخدم المصالح الوطنية.

■ ما تقييمكم لعلاقة القطاع الخاص بالجهات الرسمية؟

هناك تطور ملحوظ في العلاقة، خاصة في ظل التوجه الإيجابي لحكومة التغيير والبناء. وقد لمسنا تجاوبًا ملموسًا في قانون الاستثمار الجديد، الذي عالج ثغرات سابقة كانت تعيق التنفيذ، لا سيما في المجال الصناعي. نأمل أن تُستكمل هذه الإصلاحات من خلال مواجهة الإجراءات التعسفية في بعض الجهات، والاستماع لمطالب القطاع الخاص، باعتباره شريكًا أساسيًا في بناء الاقتصاد.

■ كيف تقيّمون أداء وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار؟

نسجّل تقديرنا العالي للوزير المهندس معين المحاقري، لما يبديه من حرص وجهود عملية في دعم القطاع الخاص. وقد لمسنا خطوات ملموسة في تبسيط الإجراءات، والاستجابة لحل المشكلات الميدانية، إلى جانب حرصه على ترسيخ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص كمحور استراتيجي للنمو الاقتصادي.

■ كلمة أخيرة تودون طرحها؟

نناشد الحكومة إيجاد حلول عاجلة للإشكاليات التي يواجهها التجار في السوق، وخصوصًا مع تزايد الشكاوى من شريحة واسعة من المستثمرين. ومن المهم في هذا السياق أن تتبنى الدولة سياسات داعمة تشجع التجار على التحول إلى شركاء تنمويين فاعلين في الاقتصاد الوطني.

يماني
YemanY

الشركة اليمنية لصناعة الألبان والمنتجات الغذائية ش م ي
Yemen Dairy&Food Products Industries (S.Y.C)

جودة تستحق الثقة

حليب أبقار
100% طازج من مزارعنا

مراعي
maraee

@YEMANY.CO

تجـــد سلامـــك الداخلـــي في

هدوء الصباح وكوب الشاي

شـركة المـجهـلي
للتجارة المحـدودة
-محمد أحمد المجهلي-

القطاع الخاص يحقق تقدما ملموسا في تطوير قطاع الصناعات الدوائية في اليمن

صنعاء تجارة وصناعة / احمد الطيار

أظهر تقييم الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الصناعات الدوائية المحلية 2019-2024م حدوث تقدم ملموس في تعزيز الإنتاج المحلي، ونسب الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بفضل صناعات القطاع الخاص.

وقال المهندس محمد الفرزعي -رئيس قطاع المشاريع بالهيئة العامة للاستثمار القائم بأعمال رئيس قطاع الترويج- إن نسبة تنفيذ الأهداف بلغ حوالي 58.04%، ما يعكس جهوداً حثيثة لتعزيز قطاع الصناعات الدوائية.

ومنذ انطلاق الاستراتيجية في يناير 2019، شهد القطاع زيادة كبيرة في عدد المصانع الدوائية؛ حيث ارتفع من 10 مصانع فقط (منها مصنع حكومي واحد) إلى 34 مصنعاً بحلول أكتوبر 2024م.

وبحسب بيانات الهيئة، بدأت 15 مصنعا في الإنتاج، بينما ما تزال 16 مصنعا قيد التنفيذ، و3 مصانع في مرحلة التسجيل.

الزيادة في عدد المصانع منذ يناير 2019 إلى أكتوبر 2024 بلغت 34 مصنعاً

- 15 مصنعاً بدأت الإنتاج.
- 16 مصنعاً قيد التنفيذ.
- 3 مصانع في مرحلة التسجيل.

كما شهد القطاع تطوراً لافتاً في عدد الأصناف الدوائية المنتجة محلياً، إذ بلغ عددها الإجمالي 2,152 صنفاً، مقارنة بـ 952 صنفاً في بداية عام 2019. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الإنتاج المحلي من الأدوية من 10.1% إلى حوالي 28 %، ما ساهم في تقليل فاتورة الاستيراد.

شركة شماخ للتجارة العامة

منتجات البيت
لكل بيت

البيت

صنعاء	الحديدة	إب	عدن
01/224700	03/220092	04/451777	772375555

Shammakh.Trading.Co

الحكومة اليمنية تدشن ثلاثة أصناف جديدة من منتجات المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت

مجلة الغرفة / خاص

دشنت الحكومة اليمنية يوم الاثنين 2025/2/24م إنتاج ثلاثة أصناف جديدة من منتجات المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت، في خطوة تعكس التوجه نحو تعزيز الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، في حفل حضره رئيس مجلس الوزراء أحمد غالب الرهوي، ووزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار معين هاشم المحاقري ورئيس المؤسسة يحيى عطيفة.

ويأتي إطلاق هذه المنتجات ضمن جهود وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار لتعزيز الاكتفاء الذاتي، تماشيًا مع توجهات القيادة العليا، إذ يمثل تحقيق الاكتفاء في قطاعات حيوية مثل صناعة الإسمنت ركيزة أساسية في دعم التنمية الاقتصادية والاستقلال الصناعي.

وتتمثل المنتجات الثلاثة التي تم تدشينها اليوم في الإسمنت البورتلاندي البوزلاني، الذي يتميز بمقاومة محسّنة للأملاح ويقلل من حرارة التفاعل مع الماء، مما يحد من التشققات الحرارية في الهياكل الخرسانية الكبيرة مثل السدود، إضافة إلى تحسين المتانة، إلى جانب كونه صديقًا للبيئة وأكثر مقاومة للتفاعلات القلوية مع الركام.

أما المنتج الثاني، فهو الإسمنت المقاوم للكبريتات، الذي يتميز بمقاومة عالية لهجوم الكبريتات، مما يقلل من خطر التآكل الكيميائي، ويمنحه عمرًا افتراضيًا أطول، فضلًا عن قدرته على مقاومة التشققات.

فيما يتمثل المنتج الثالث في الإسمنت البورتلاندي المركب، الذي يتميز بتحسين قابلية التشغيل، ويوفر قوة جيدة للخرسانة العادية ومقاومة معتدلة للعوامل البيئية، كما أنه أقل تكلفة من الإسمنت العادي..

ويأتي تدشين هذه المنتجات بالتزامن مع صدور قانون الاستثمار 2025، الذي يشكل دفعة قوية للصناعات الوطنية، حيث يوفر بيئة جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي، ويقدم حوافز تشجيعية تعزز من تنافسية المنتجات المحلية، بما في ذلك صناعة الإسمنت. وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الإسمنت، يحيى عطيفة، أن هذا الإنجاز يعكس التزام المؤسسة بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات، مشيرًا إلى أن تطوير قطاع الإسمنت يسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستدامة الاقتصادية ودعم مشاريع البنية التحتية.

دجاج **الزيلعـي** ..... من **مزارعنا** الـ مائدتك

الرقـم المجاني
8000323

alzailaizailco
zailco00
780555905

شركة الراعبي للتجارة
ومنظومات الطاقة الشمسية

AL-RAEBI FOR TRADING & SOLAR ENERGY SYSTEMS

تاريخ الشركة ...

1970 تأسست شركة الراعبي للتجارة (الشركة الام) ووضعت أولى خطواتها في السوق التجاري

2007 البداية في توريد المناطق النائية بالكهرباء من خلال الألواح الشمسية مما يعكس التزام الشركة بالمساهمة في تحسين الوضع الكهربائي في اليمن.

2011 أنشأت الشركة قطاعا متخصصا للطاقة المتجدد كأول شركة يمنية متخصصة في الطاقة المتجددة مما يظهر التزام الشركة المبكر بهذا المجال.

2016 أصبحت الشركة الوكيل المعتمد لشركة ترينا سولار مما يعكس التزام الشركة بالمساهمة.

2019 تم توريد بطاريات الليثيوم وأصبحت الوكيل المعتمد لشركة لوبي المتخصصة في المضخات والمحركات الغاطسة وشركة سنجرو المتخصصة في العواكس الشمسية وأنظمة تخزين الطاقة مما يدل على توسيع شبكة علاقاتها التجارية.

2020 حصول الشركة على شهادة كأكبر مستورد للطاقة المتجددة بإجمالي 500 ميجاوات خلال ثلاث سنوات.

2022 تم اعلان شركة ترينا سولار عن توقيع اتفاقيتها الأولى مع ألواح (Vertex) (N-type) شركة الراعبي من خلال القمة العالمية لطاقة المستقبل 2022م . وتم ايضا توريد انظمة تخزين الطاقة بقدرة تجاوزت الميجا وات.

what is next ?

2023 إنشاء مشروع الصليف بقدرة 50 ميجاوات ومحطة بطاريات الليثيوم بقدرة 26 ميجاوات، مما يعزز مكانتها كشركة رائدة في مجال الطاقة المتجددة.

2024 أصبحت الوكيل المعتمد لأكبر الشركات العالمية في تصنيع نظام تخزين الطاقة، مما يعكس رؤيتها المستقبلية الرائدة في الطاقة المتجددة.

من نحن؟

شركة الراعبي للتجارة ومنظومات الطاقة الشمسية هي الشركة الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في اليمن. في عام ٢٠١١ أنشأت الشركة قطاعا متخصصا للطاقة المتجدد كأول شركة يمنية متخصصة في الطاقة المتجددة وذلك امتدادا للشركة الام (الراعبي للتجارة) التي تأسست عام ١٩٧٠م،حيث تقدم أعلى المعايير العالمية للقطاعين الصناعي والزراعي من خلال التزامها الدائم بمواكبة أحدث التقنيات والتطورات التكنولوجية، مما يساعدها على الابتكار وتقديم أكثر الحلول المتكاملة، بالإضافة إلى ذلك، تحرص الشركة دائمًا على تنفيذ مشاريع مختلفة بجودة عالية من خلال فريق من الكفاءات المتميزة

رسالتنا

أن نكون أفضل المزودين في مجال الطاقة المتجددة، وأن نقدم خدمات ذات قيمة عالية لعملائنا عبر أعمال ريادية ذات مستويات عالمية، وبالشكل الذي يساهم في الارتقاء بما يحافظ على صدارة الشركة في جميع محافظات الجمهورية.

أهدافنا

تقديم أفضل منتجات الطاقة المتجددة وبأعلى المواصفات العالمية، تتسم بالاستدامة والفعالية وحماية البيئة بالشكل الذي يؤدي إلى أعلى النتائج ورضا عملائنا.

الراعبي طاقة للحياة ...

ألواح شمسية Trinasolar

- متوفرة بقدرات متعددة تصل إلى 720 وات
- متوفرة بتقنيات متعددة أحدثها (Vertex 210 N-type TOPCon)
- وصلت كفاءة الألواح الشمسية للموديلات الأحدث حتى 23.18%
- انخفاض قيمة المعاملات الحرارية لإنتاج طاقة أكثر عند درجات الحرارة العالية
- زجاج ذو جودة وشفافية عالية
- مقاومة لعملية التهريب الأيوني للكهرباء
- أداء عالي تحت ظروف الضوء المنخفض والغيوم
- مصنعة بتكنولوجيا البازبارات المتعددة
- تم اختبار الاداء في بيئة عالية الملوحة والرطوبة
- تتحمل درجات الحرارة التي تتراوح من 40- الى 85 درجة مئوية
- السماحية : 0-5+ وات
- قادر على تحمل فولتيه النظام وسلسله الواح 1500 فولت
- تتحمل قوه الرياح والضغط الميكانيكي حتى 5400 باسكال
- درجة الحماية IP 86
- موثوقية عالية ومطابقة للمعايير العالمية
- حاصلة على شهادات الجودة العالمية وعدة شهادات فحص من معامل عالمية

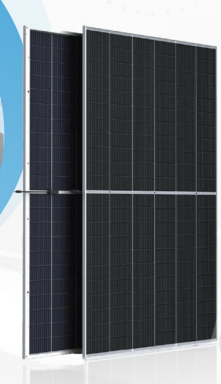

ألواح شمسية HUASUN

- متوفرة بقدرات متعددة تصل إلى 750وات
- متوفرة بتقنيات متعددة أحدثها (HJT)
- وصلت كفاءة الألواح الشمسية للموديلات الأحدث حتى 24.16 %
- انخفاض قيمة المعاملات الحرارية لإنتاج طاقة أكثر عند درجات الحرارة العالية
- هيكل ثنائي الوجه متماثل يوفر المزيد من إنتاج الطاقة من الخلف
- مقاومة لعملية التهريب الأيوني للكهرباء
- أداء عالي تحت ظروف الضوء المنخفض والغيوم
- مصنعة بتكنولوجيا البازبارات المتعددة
- تم اختبار الاداء في بيئة عالية الملوحة والرطوبة
- تتحمل درجات الحرارة التي تتراوح من 40- الى 85 درجة مئوية
- السماحية : 0-5+ وات
- قادر على تحمل فولتيه النظام وسلسله الواح 1500 فولت
- تتحمل قوه الرياح والضغط الميكانيكي حتى 5400 باسكال
- درجة الحماية IP 86
- موثوقية عالية ومطابقة للمعايير العالمية
- حاصلة على شهادات الجودة العالمية وعدة شهادات فحص من معامل عالمية

بطاريات الليثيوم DYNESS LOW VOLTAGE BATTERY

تعتبر بطاريات الليثيوم Dyness من الأنظمة المتقدمة في تكنولوجيا التخزين الكهربائي. تتميز هذه البطارية بسعة تخزين تصل إلى 266 كيلو وات ساعي، مما يجعلها خياراً مثالياً لتلبية احتياجات الطاقة المنزلية والتطبيقات الصناعية. تعتمد هذه البطاريات على تقنيات متطورة في تصنيع الخلايا، مما يضمن كفاءة عالية في الأداء وعمر افتراضي طويل.

- بطارية ليثيوم أيون عالية الأداء، 6000 دورة، وعمق تفريغ 90%.
- تدعم البطارية التحديث عن بعد والمراقبة عبر التطبيق.
- يمكن استخدامها في التطبيقات السكنية والتجارية .
- متعددة الاستخدامات وقابلة للتكيف ومثالية.
- مستوى حماية عالي: مستوى حماية IP55
- أحدث تطور في البطاريات الشمسية.

شواحن السيارات الكهربائية GRASEN

شركة Grasen للطاقة تقدم محطات شحن للسيارات الكهربائية بكفاءة عالية. مع سنوات من الخبرة والتكنولوجيا المتطورة، تقدم Grasen مجموعة واسعة من منتجات شواحن السيارات الكهربائية الموثوقة والآمنة.

- نظام تبريد هوائي لضمان الأداء الأمثل في مختلف الظروف البيئية.
- خيارات دفع متنوعة تشمل الدفع عبر تطبيقات والبطاقات.
- منافذ شحن متعددة تناسب معظم السيارات الكهربائية.
- تدعم جميع وسائل الاتصال: Ethernet و 4G و WiFi.
- شاشة تعمل باللمس وواجهة سهلة الاستخدام.
- قدرات متعددة من 22 -200 كيلو وات.
- الشحن السريع من 30~60 دقيقة.
- نظام التحكم عن بعد والمراقبة.
- كفاءة وأمان وموثوقية عالية.

"تعتبر شركة الراعبي الأولى في انشاء وتوريد وتجهيز محطة شحن السيارات الكهربائية في اليمن."

صنعاء جدرامام فندق التاج رويال 778055999-01377717-779222227

ROYAN
TRADE & INVESTMENT CO.
شركة رويان للتجارة والاستثمار

1 أول مصنع مياه في اليمن

يحصل على شهادة الجودة العالمية ISO لنظام إدارة سلامة الغذاء
ISO 22000 : 2018

برنامج التحفيز الاقتصادي في اليمن

رؤية جديدة للتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الاستثمار

مجلة الغرفة/خاص

يعزز برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أطلقته حكومة التغيير والبناء في اليمن منذ شهر نوفمبر 2024م البيئة الاستثمارية في اليمن عبر الجمع بين الحوافز الاستثمارية للمستثمرين وتهيئة البيئة الاستثمارية نفسها ومدها بمزايا متعددة ضمنها قانون الاستثمار الجديد 2025م وأصبحت واقعا للتنفيذ في جميع المحافظات منذ تدشين القانون رسميا مطلع فبراير 2025م.

واليوم يعتبر برنامج التحفيز الاقتصادي الركيزة الأساسية في استراتيجية الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الاستيراد كما يشير معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين المحاقري. ويقول معالي الوزير لقد تم تدشين هذا البرنامج بالتزامن مع إطلاق قانون الاستثمار الجديد، مما يعكس رؤية متكاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ماهية برنامج التحفيز الاقتصادي:

أوضح معالي الوزير المحاقري أن برنامج التحفيز الاقتصادي هو برنامج شامل لحكومة التغيير والبناء، يهدف في المقام الأول إلى إدارة سلاسل القيمة وتخفيض فاتورة الاستيراد. وأكد أن جميع البرامج والمبادرات الاقتصادية الحالية للحكومة نابعة من هذا البرنامج الطموح الذي تم إقراره في الجلسة السابقة للحكومة.

مكونات برنامج التحفيز الاقتصادي:

يتضمن برنامج التحفيز الاقتصادي أربعة عشر مشروعًا متنوعًا تغطي جوانب حيوية للاقتصاد الوطني. وتشمل هذه المشاريع:

تحفيز البيئة الاستثمارية:

ويعد قانون الاستثمار الجديد الذي تم تدشينه مؤخرًا مخرجًا رئيسيًا لهذا المكون، ويهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية أولًا ثم الخارجية.

توطين الصناعات ودعم المنتجات المحلية:

يركز البرنامج على توطين الصناعات التحويلية ودعم المنتجات الوطنية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات الدوائية، الغذائية، الزراعية، النسيجية، الجلدية، وغيرها. وقد بدأت بالفعل مبادرات لتوطين بعض الصناعات مثل الشاش والقطن الطبي.

دعم منتجات الطاقة الكهربائية والمتجددة:

يولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بدعم الطاقة الشمسية والمتجددة كبديل للطاقة الكهربائية المولدة بالوقود الأحفوري، بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وقد شهد هذا القطاع إقبالًا من المستثمرين وانخفاضًا في تكلفة إنتاج الميجا الواحد.

مشاريع البنية التحتية:

يفتح البرنامج آفاقًا للاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الأنفاق، الجسور، محطات توليد الكهرباء، والموانئ، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في بنائها وتشغيلها وتجهيزها.

تسهيل الإجراءات وأتمتة الخدمات الحكومية: تضمن البرنامج إجراءات لتسهيل بيئة الاستثمار من خلال تمديد صلاحية السجلات التجارية، دمج السجلين التجاري والصناعي، وإطلاق البوابات الإلكترونية لوزارة الاقتصاد وهيئة المواصفات والمقاييس ووزارة المالية بهدف أتمتة الخدمات وتقليل البيروقراطية. كما يجري العمل على الربط الإلكتروني بين الهيئة العامة للاستثمار ومصلحة الجمارك لتسهيل إجراءات المستثمرين.

تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية:

يسعى البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المستوردات من خلال دعم الإنتاج وتخفيض تكاليفه، خاصة في ظل التحول نحو الطاقة الشمسية.

إدارة الاستيراد وترشيده:

يهدف البرنامج إلى إدارة وتنظيم عملية الاستيراد والتركيز على دعم الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق وتقليل فاتورة الاستيراد التي بلغت حوالي 11 مليار دولار في عام 2023.

أهمية برنامج التحفيز الاقتصادي:

تكمن أهمية برنامج التحفيز الاقتصادي في كونه يمثل رؤية استراتيجية متكاملة للنهوض بالاقتصاد اليمني في ظل التحديات الراهنة. فهو يهدف إلى:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الأساسية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يوفر العملة الصعبة ويعزز الأمن

الغذائي.

2. تحفيز الاستثمارات المحلية وتوجيه رؤوس الأموال الوطنية نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية.
3. خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال دعم المشاريع وتوسيع الأنشطة الاقتصادية.
4. تحسين بيئة الأعمال وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز.
5. تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
6. بناء اقتصاد وطني قوي وقادر على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

وفي الختام، يظهر برنامج التحفيز الاقتصادي كأداة محورية في جهود اليمن نحو بناء مستقبل اقتصادي مزدهر، يعتمد على الإنتاج المحلي ويقلل من التبعية للخارج. ويتطلب تحقيق أهداف هذا البرنامج تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص وتجاوز التحديات والمعوقات التي قد تعترض طريقه.

رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر عبد الكريم المنصور:

قانون الاستثمار الجديد في اليمن: رؤية واعدة وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص

مجلة الغرفة - خاص:

في لقاء حصري مع رئيس الهيئة العامة للاستثمار، الأستاذ ياسر عبد الكريم المنصور، سلط الضوء على الملامح الرئيسية لقانون الاستثمار الجديد رقم 3 لسنة 2025، الذي وصفه بأنه «صفحة جديدة في تاريخ الاقتصاد اليمني».

وأكد رئيس الهيئة في بداية حديثه على أن هذا القانون، الذي يتألف من 101 حكم قانوني، جاء ثمرة جهود دقيقة ومستفيضة بهدف «إزالة عوائق وتحديات كانت معلقة لعدة سنوات». وأشار إلى أن «القطاع الخاص شارك الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بفعالية في صياغة هذه الأحكام حلاً لجميع أنواع المشاكل التي كان يواجهها». وشدد على أهمية هذه الشراكة، قائلاً: «نحن متأكدون أنه ما دام هم الذين كتبوه وهم الذين سيقومون بتنفيذه ونحن فقط نسهل لهم ونيسر لهم هذا الدور كجانب حكومي، فنحن متأكدون من قابلية التطبيق لهذا القانون وهذا شيء إيجابي أن يشاركوا فيه لنضمن التطبيق الجيد».

وفي سياق الحديث عن جاذبية السوق اليمني، أوضح الأستاذ ياسر المنصور أن «أرضية الاستثمار في اليمن في إطار حكومة البناء والتغيير ستخدم الاستثمار في هذه المرحلة».

وأضاف: «نحن مجتمع مكون من 30 مليون نحتاج إلى كثير من المشاريع، يوجد شحة في عدد المشاريع، فالميزة التنافسية للجمهورية اليمنية هي القدرة السوقية، هناك أسواق ويجب أن تكون المشاريع بالقرب من هذه الأسواق، بمجرد الاطلاع على هذا السيناريو على هذه الحالة العملية سنجد أن هناك ربحية مؤكدة لهذه المشاريع لأن تقوم بوضع مشاريعها في الجمهورية اليمنية لتكون قريبة من الربح».

وحول تطبيق القانون في المناطق الصناعية، أكد رئيس الهيئة على أنه «سيتم تطبيق جميع أحكام هذا القانون على جميع المشاريع التي في المنطقة الصناعية بما في ذلك المشاريع التي أنشئت بفترة سابقة، فحالها مثل حال بقية المشاريع في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية».

حوافز غير مسبوقة ووضوح في الإجراءات:

وفيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية التي يقدمها القانون، أفاد رئيس الهيئة بأن «نظام الحوافز واضح في القانون من المادة رقم 16 إلى المادة رقم 30، جميع الحوافز واضحة حسب مجالك وحسب النشاط الذي تمارسه، تم تخصيص مادة لكل نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية، يوجد في نفس المادة نظام الحوافز والشروط الحكومية التي مطروحة على هذه المشاريع لكي تحصل على هذا الحوافز، وهذا مستوى وضوح لم يصل إليه حتى قوانين منافسة».

كما طمأن المستثمرين بشأن شمولية القانون، موضحًا أنه «تم توضيح أن هناك من المواد رقم 16 والتي بدأت بالمشاريع الصغيرة فبدأنا من 100 ألف دولار والمادة رقم 17 من 100 ألف دولار إلى مليون دولار وهكذا تدرجت المشاريع وأنواع الأنشطة الاقتصادية وتم تحفيز جميع أنواع المشاريع من أصغر مشروع إلى أكبر مشروع في هذا القانون».

دعم المشاريع القائمة ومعاملة متساوية:

وفي إشارة إلى دعم المشاريع القائمة، أكد الأستاذ ياسر أسعد أن «في الآن من بداية من 5 يناير إلى الآن تم إطلاق شهادة حافز لمدخلات الإنتاج وهناك تقريبًا 34 طلب قيد المعالجة الآن يتم إنفاذ القانون بالفعل من قبل زملائنا في الهيئة العامة للاستثمار وفي مصلحة الجمارك، فهذه المشاريع القديمة حصلت على حوافزها مباشرة بعد صدور القانون». وشدد على أن «المعاملة بالتساوي كافية جدًا ومحفزة جدًا للاستمرار» للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء.

تحول في الفكر وأهداف طموحة:

وختم رئيس الهيئة حديثه بالتأكيد على أن القانون الجديد يمثل «التحول من فكر زيادة الإيرادات إلى تنمية الموارد». وأشار إلى وجود «أهداف محددة بوضوح، 1000 مشروع ستحصل على حوافز استثنائية بمجرد إطلاق هذا الإلزام، وأول 1000 مشروع سيقدمون على الاستثمار سيحصلون على حافز أكثر من أي شيء». بالإضافة إلى ذلك، هناك هدف لتحفيز الاستثمار في الطاقة الكهربائية بإيجاد 4000 ميجا.

بهذا القانون الطموح والشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص، يبدو أن اليمن يخطو خطوات واثقة نحو تعزيز بيئته الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد بدأت بالفعل الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ القانون وتلقي طلبات المستثمرين.

RAWAB روّاب

لختيار للجودة والمذاق

عيش الأنتعاش

01 504414 - 770554455
info@europstarfood.com

RAWAB روّاب

01 504414 - 770554455
info@europstarfood.com

لختيار للجودة والمذاق

حراز كوفي.. الاستثمار في ذهب اليمن

استطلاع / صادق هزبر

قهوة حراز تمثل مشروعًا ريادياً يستلهم أصالة البن اليمني، ويعيده إلى الواجهة كرمز ثقافي وتسويقي عالمي، المشروع لم يقتصر على تطوير المنتج، بل ساهم في إحداث تحول تنموي شامل بمنطقة حراز، بما في ذلك تمكين المزارعين، وتعزيز دور المرأة، وتقديم نموذج للاستدامة الزراعية.

600 ألف شجرة قات تُستبدل بـ 300 ألف شجرة بن في شرقي حراز

في لقاء مع المدير العام للمشروع، غالب جرمَه الحرازي، تحدث عن رحلة الاستثمار في تأسيس قهوة حراز، التي بدأت في شرقي حراز بمحافظة صنعاء، حيث تم اقتلاع أكثر من 600 ألف شجرة قات واستبدالها بزراعة البن اليمني منذ نهاية عام 2018. المشروع الذي أطلق رسميًا في 1 أكتوبر 2022، وهو اليوم العالمي للقهوة، يمثل عودة مجيدة للبن اليمني الأصيل ويعيد إحياء تراثه العريق.

دعم المزارعين وإعادة هوية البن اليمني

يهدف مشروع قهوة حراز إلى دعم مزارعي البن في مختلف مناطق اليمن، خاصة في شرقي حراز، حيث تم القضاء على زراعة القات لتحل محلها شجرة البن. كما يسعى إلى إعادة إحياء هوية البن اليمني الذي عُرف عالميًا منذ قرون تحت اسم «موكا كوفي»، نسبة إلى ميناء المخاء. المشروع يهدف أيضا إلى خلق بيئة استثمارية في مجال زراعة البن، مشددًا على أهمية الاستثمار في الزراعة كواجب وطني.

بيئة سياحية وثقافية في قلب صنعاء

حرصت إدارة المشروع على أن يكون مركز «العمادي سنتر - حراز كوفي» وجهة سياحية وسياحية للعائلات في العاصمة صنعاء. المركز يمنع استخدام القات والتدخين بكافة أشكاله، ما يجعله بيئة خالية من أي عناصر تعكر صفو الزوار. كما يقدم تجربة غنية تجمع بين تذوق القهوة الأصيلة واستكشاف الثقافة اليمنية.

تقييم إيجابي من المجتمع المحلي

يرى أبناء منطقة شرقي حراز أن مشروع قهوة حراز ساهم في إحياء ثقافة القهوة وزراعة البن، ما أعاد للأذهان مجد البن اليمني القديم. المشروع لم يُنشط الاقتصاد المحلي فحسب، بل شجع المزارعين على العودة لزراعة البن بدلًا من القات، مع توفير سوق محلية لمنتجاتهم.

من البذرة إلى الكوب

يبدأ مشروع قهوة حراز من زراعة أشجار البن في مزارع شرقي حراز، مرورًا بجميع مراحل الإنتاج التي تشمل التجفيف والتحميص والتغليف والتسويق. يُطبق المشروع معايير علمية حديثة لإنتاج بن عالي الجودة، ويتم تصديره بكميات صغيرة حاليًا مع خطط لتوسيع نطاق التصدير في المستقبل.

البن يتوسع في شرقي حراز

تم اقتلاع أكثر من 600 ألف شجرة قات في شرقي حراز، واستبدالها بزراعة 300 ألف شجرة بن، في إطار خطة تستهدف تحويل المنطقة بالكامل إلى زراعة البن والأشجار المثمرة. ويضم مركز قهوة حراز أنواعًا متعددة من البن اليمني من مختلف المحافظات، مما يعزز مكانة المركز كواجهة للبن اليمني على مستوى البلاد.

يطمح المشروع لافتتاح مراكز مماثلة في عدد من المحافظات اليمنية وفي الخارج، مع تلقي عروض للتوسع الدولي.

> **غالب جرمَه الحرازي وإخوته.. نموذج وطني لإحياء إرث البن اليمني**

مذاق أصيل وفوائد صحية

تشتهر قهوة حراز بنكهاتها المميزة ومعايير جودتها العالية، وتحتوي على مضادات الأكسدة والفيتامينات والمعادن مثل المغنيسيوم والبوتاسيوم، التي تساعد في الوقاية من أمراض القلب والسرطان. يتوفر المنتج بأشكال متعددة، منها البن الأخضر والمطحون والفوري.

التنمية المجتمعية وتمكين المرأة

أكد غالب جرمَه الحرازي أن المشروع يساهم في التنمية المجتمعية من خلال توفير التدريب والتشغيل، وتشجيع مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة. يحمل شعار المشروع «سيدة القهوة اليمنية» تقديرًا لدور المرأة الفعّال في زراعة وإنتاج القهوة.

البن اليمني إرث عمره 600 عام

يرتبط البن اليمني بتاريخ يمتد لأكثر من 600 عام، حيث اشتهرت اليمن بزراعته في مناطق عدة، وأصبح رمزًا للهوية والثقافة اليمنية. قهوة حراز تسعى لإحياء هذا التراث العريق وإعادته إلى الواجهة على الساحة العالمية.

شركة شماخ للتجارة العامة

أرز شماخ ...

طعم يوديك لعالم ثاني

ونكهة تأخذك لبعيييييد

صنعـــاء	الحديـــدة	إب	عـــــدن
01/224700	03/220092	04/451777	772375555

Shammakh.Trading.Co

رئيس قطاع التطوير العقاري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء عصام شميلة لـ«مجلة صنعاء تجارة وصناعة»:

التطوير العقاري قاطرة نمو واسعة لتشغيل قطاعات التوريد ويجتذب تمويلات المغتربين من الخارج

يرى رجل الأعمال عصام حزام شميلة رئيس شركة درر للتطوير العقاري رئيس قطاع التطوير العقاري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن التطوير العقاري يمكن أن يكون قاطرة لنمو الاقتصاد الوطني بفضل الاستثمارات التي سيجذبها من الداخل والمغتربين اليمنيين في الخارج وهو ما يصل لمئات الملايين من الدولارات سنويا، ورغم الأهمية الكبيرة لقطاع التطوير العقاري يقول شميله حين تعرض القطاع للركود حصل ركود لجميع القطاعات المتشابكة معه والمعتمدة عليه فتفاقمت البطالة بين العاملين وأحدث تأثيرا سلبيا بشكل كبير على قوة التشغيل للأيدي العاملة.

ويعتقد شميلة والذي يقود شركة شميلة وأولاده للخدمات النفطية أن الاستثمار الواسع في التطوير العقاري في اليمن بحاجة ماسة لحوافز تضاهي تلك الممنوحة في دول الإقليم، فيما من الناحية التطويرية لا بد من منظومة أمن عقاري يضمن تلاشي أي نزاع قد ينشأ بعد عملية الشراء.

المقاول شميله تحدث لـ«مجلة الاستثمار» عن خطة قطاع التطوير العقاري بالغرفة والشراكة مع الجهات الحكومية لحل الإشكاليات والآفاق المستقبلية وأهمية القطاع العقاري للاقتصاد الوطني فمع التفاصيل

حوار / أحمد حسن الطيار

■ باعتباركم رئيس قطاع التطوير العقاري في الغرفة نائب رئيس القطاعات اعطونا لمحة عن القطاع وأهميته؟

يعتبر قطاع التطوير العقاري من أهم ركائز الاقتصاد الوطني كما أنه يؤثر بشكل كبير على جميع القطاعات الأخرى ويتشابك معها بقوة وعلى رأس تلك العمليات التوريد كالحديد والأسمنت ومواد البناء وقطاع الكهرباء وكذلك تأثير إيجابي في استيعاب تحويلات المغتربين من الخارج من خلال استيعاب أموالهم المرسلة بالعملة الأجنبية وتنفيذ مشروعات عقارية سكنية لهم لأن أغلب النشاط للتطوير العقاري يأتي من تمويلات المغتربين ولصالحهم فله تأثير كبير على القطاع الاقتصادي وحاليا وجدنا تأثيره ميدانيا حين تعرض القطاع للركود فحصل ركود لجميع القطاعات وهذا الركود سبب ركود القطاعات الأخرى كذلك في ما يخص العملة فتوقف نشاط القطاع العقاري سبب تفاقم البطالة بين العاملين وأحدث تأثيرا سلبيا بشكل كبير على قوة التشغيل للأيدي العاملة أثر على فئات العمال بشكل عام منهم النجارون والبناءون والحدادون وعمال التمديدات الكهربائية وأعمال السباكة والطلاء والبلاط وغيرهم الذين يعتمدون على نشاط هذا القطاع.

والقطاع يشغل عددا كبيرا من العمالة وتوقفه أثر على الدخل للعمالة والنشاطات للقطاعات الأخرى والدخل القومي للبلاد.

ونحن في القطاع مع قيادة الغرفة بصدد عمل معالجات من القطاع بالشراكة مع الجهات المختصة وهناك تجاوب من القيادة العليا للبلد معنا في هذا الخصوص ونشكر القيادة تفاعلها.

نحتاج منظومة أمن عقاري وحوافز أعلى للمستثمرين

■ كم يمثل التطوير العقاري وما هي الإشكاليات التي تعرض لها؟

نحن شركات كثيرة نمثل المقاولين والتطوير العقاري ونعتقد أنها ستكون أكثر من 20 ألف شركة وحجمهم كبير،

فالبناء والتشييد في اليمن كله مرتكز على هذا القطاع سواء مشاريع الحكومة كالبنى التحتية أو مشروعات القطاع الخاص والتطوير العقاري في ما يخص السكن.

برأيكم ما سبب الركود في العقارات وما تأثيره؟

أعتقد أن الركود الذي حصل في العقار ناجم عن عدة أسباب على رأسها التأخير في تعميد البصائر، وكذلك الافتقار لوجود حجة قانونية للوثائق نفسها بحيث تكون الملكية ضمانة للعقار الذي يتم بيعه وتمنع حدوث أي نزاع بعد الشراء وهذه غير متوفرة في بلادنا فالنزاعات تحصل بعد مضي عشر سنوات وأكثر رغم التعميد والمصادقة على البصيرة في الجهات الحكومية والسجل العقاري، والمفروض أن يتم التطوير للأنظمة الخاصة بالملكية مثلما يتم في الدول المجاورة والدول الأخرى.

ما هي مشاكل نقل الملكية وما مدى تأثيرها؟

في الحقيقة أن المشكلة عندنا في اليمن كالتالي، انه يتم نقل الملكية من البائع للمشتري ورقيا ما يجعل فرصة ظهور منازع للمشتري في أي وقت فقد يكون بعد شهر أو بعد عشر سنوات أو أكثر ويكون البناء قد تم لأن الوثيقة التي تسمى بصيرة يقول لك أنها لا تمتلك حجة قانونية لملكية نهائية لا يحق لأي كان الطعن فيها لا في المحاكم ولا في الجهات الحكومية.

وهذا الخلل ناجم عن القوانين السابقة، فالقوانين السابقة لم تفرض حجة قانونية لقيد الأراضي كذلك فترة نقل الملكية تأخذ لها سنة كاملة وفي الدول المجاورة المتطورة يأخذ الموضوع ساعتين من خلال إيميل رسمي لمكتب التوثيق ويقوم بنقل الملكية لأرضية المشتري في ساعتين ولا يمكن حصول نزاع فيما بعد، كذلك الإجراءات في المحاكم لها تأثيرها.

ما أولويات قطاع التطوير العقاري حاليا؟

نحن نعمل حاليا على معالجة المشاكل التي تواجه قطاع التطوير العقاري وعلى رأسها الضمان العقاري والحجة القانونية للوثائق وكذا تسهيل الإجراءات في قيد الوثائق وفي التمليك لضمان حقوق المشترين سواء كانوا تجارا أو مغتربين أو مواطنين.

هل تم تقديم مشروع فيها؟

نحن قدمنا مصفوفة بخصوص كافة الإشكاليات التي تواجه تطوير القطاع العقاري وطرحنا رؤيتنا للحل، وكذلك طلبنا أن يكون هناك منفذ للمغتربين للاستثمار المباشر منهم، فقد وجدنا أن اغلب المغتربين اليمنيين الآن في السعودية فضلوا الاستثمار في السعودية واكتساب العقار هناك نظرا للحوافز

> **طرحنا الحلول لمشكلة الضمان العقاري والحجة القانونية للوثائق بأنظمة متطورة**

التي تقدم هناك ومنها الحوافز في مجال العقارات التي حفزت المغتربين لإدخال عائلاتهم والسكن هناك بدلا من البقاء في اليمن نظرا لصعوبات النقل والسفر وغيرها مما أفقد اليمن الكثير من العملات التي كان المغتربون يرفدون بها البلد.

في حالات إزالة هذه المعوقات؟

لا بد من إزالة المعوقات وعمل منظومة متكاملة في جميع المجالات والتي تشمل تسجيل العقار وأيضا تحفيز المغتربين لعودتهم للاستثمار في البلد ومنح حوافز تنافس ما يتم تقديمه في الدول المجاورة وهذا يتطلب حوافز أعلى ومنظومة أمن عقاري وتبسيط الإجراءات وحينها نقول أننا حققنا إنجازا للاقتصاد الوطني.

لا بد من تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات وأمن عقاري لأي مغترب أو مستثمر أو أي شخص يشتري عقارات في اليمن، واذا نظرنا للدول نجد منها من تعطي الجنسية لمجرد شراء عقار بـ250 الف دولار. فإذا علينا إيجاد الحوافز وتحديدها وبالتنسيق مع الجهات العليا للدولة لإقرارها وتنفيذها لإعادة تنشيط التطوير العقاري.

الإعفاءات والمحفزات التي تطالبون بها ما نوعيتها؟

الإعفاءات الضريبية والأمن العقاري والإجراءات والمحاكم، لدينا تجارب مع مستثمرين أنفقوا أموالهم في شراء أراضي ثم دخلوا في منازعات ومحاكم فلهم 15 عاما إلى الآن لم يتم البت في قضاياهم ما يؤدي بالمستثمر لضياع ماله دون وجه حق وتوقف رأسماله لفترة طويلة ويفترض الفصل في الخلافات بعد ثلاثة أشهر، فالمستثمر يحتاج أمنا على أمواله ويحتاج تسهيل الإجراءات من نافذة واحدة.

ماذا عن النافذة الواحدة؟

لن يكون لها دور إلا بتسهيل الإجراءات وتفعيلها عمليا من خلال وجود حوافز ضريبية وجمركية وتسهيل في الإجراءات وامن عقاري.

كم ترون الحوافز كمستثمرين؟

نرى أن نعمل دراسة مقارنة بما تقدمه الدول المجاورة ونواكب هذه التطورات وفي الأخير الاستثمار هو سوق مفتوح للمنافسة وبالتالي لمن لديه حوافز أكثر.

رجل المال والأعمال طلال الوبري

المكسب والإضافة لقطاع التمباك والسجائر والمعسلات

يحيي الضلعي

يعد رجل المال والأعمال الشاب الرائع/طلال علي الوبري رئيس قطاع التبغ والتمباك والسجائر والمعسلات بالغرفة التجارية والصناعية، واحداً من الشخصيات التي حققت نجاحاً باهراً منذ أن حظي بعملية الإختيار في هذا الموقع..

ومن واقع حضوره خلال الفترة الماضية، يستطيع أي متابع له أن يقرّ بأنه الإضافة التي جاءت في التوقيت المناسب بعد أن تفوّق إسماً ورقماً وعملاً وعقلاً تجارياً إستثنائياً..

الرجل المهم في آلية عمل قطاع التبغ والتمباك، قدم الروح والإنتماء لموقع المسؤولية، وأستطاع أن يفرض مالديه من خبرة متميزة على كل الأطراف وأطراف اخرى تجتمع معها في محطات مختلفة هادفة للارتقاء بمستوى العمل التجاري والبحث عن الجديد للانتقال إلى فضاءات أكثر تميزاً..

لهذا يؤكد كل من يعرف طلال الوبري ويطلع على ما يقدمه بأنه روحاً جديدة، حملت معها مساحة بمعالم واضحة نال فيها تجار التبغ والتمباك الشيء الجديد في مساعي وجهود مضنية تقدمها منظومة العمل الشاملة في إدارة مهام القطاع، والتي تؤكد بأنه مكسب كبير لزملاءه التجار وكذلك للغرفة التجارية والصناعية، بدليل ما أفرزته الأيام من إيجابيات صنعها هذا الرجل الذي يتمتع بسجايا طيبة وأخلاق عالية ظهرت في الأدوار الفاعلة والمهمة التي لم تغب عن أي شخص له علاقة بالتجارة، فكانت تعطيه أحقية واضحة بين الآخرين وفي صدارة رجال المال والأعمال الناجحين، وجعلته يحظى بإحترام وتقدير كبيرين لدى الجميع.

شركة على محمد الوبرى وأولاده

للتجارة الدولية والصناعة والاستثمار المحدودة

المواد الغذائية

التبغ والتمباك

المواد الخام

الجمهورية اليمنية المركز الرئيسي :صنعاء خط الستين ت: 01/353355

صنعاء المشهد : 01/540899 الحديدة : 03/230000 باجل : 780180001

ذمار المدينة : 06/455130 المبيعات : 771620777 - صندوق البريد: 10754

جميلة القادري .. من العمل الخيري لمخرجات استثمارية

تقرير \ منيرة أحمد

نجحت جميلة القادري مديرة مركز الثبات الاجتماعي التنموي الخيري، في إلهام العديد من الفتيات اليمنيات في مجال العمل الإنساني من خلال إدارتها للمركز على مدى 19 عاما منذ تأسيسه بشكل طوعي فرورا بإعلانه رسميا في 2014م.

لقد تدربت على يديها أكثر من 5000 فتاة بمجالات عدة كالمجال الكيماوي والحرفي والمنسوجات والأشغال اليدوية والمشغولات الصوفية وقمن بإنشاء مشاريعهن الخاصة وتحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتي.

تقول القادري: يهدف المركز لتدريب وتأهيل النساء اليمنيات ليكن قادرات على الاعتماد على أنفسهن ويسهمن في تحسين وضع الأسرة المالي وعدم الاحتياج، كذلك لكون اليمنيات مبدعات ويحتجن فقط لدعم في الجانب المهاري والإرشادي ليكن قادرات على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وترسيخ ثقافة مجتمعية حول الاعتماد على النفس.

وبحسب القادري، جاءت المشاريع المتعلقة المنسوجات والخياطة النسائية بأنواعها (رجالي – ولادي – نسائي – بناتي – أطفال) لجميع المناسبات، في مقدمة المشاريع من حيث إقبال النساء المتدربات وأيضا تحقيق النجاح، كون تكلفتها قليلة بعكس المشاريع الأخرى التي تحتاج رؤوس أموال كبيرة.

وأفادت بأن المشاريع الصغيرة لها دور كبير في رفد الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي، منبهة إلى أهمية تشجيع الدولة لهذا النوع من الاستثمار وذلك عبر التسهيلات التي تقدمها اليوم المواصفات والمقاييس من خلال الفحص والإرشاد.

الحصان
قمح أبيض أسترالي

40 عاماً

قمح الحصان
عِشرة سنين

الشركة اليمنية للإستثمارات الصناعية المحدودة
إحـــــدى شركـات مجمـوعة فاهـــم

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تنشئ قطاع الدواجن ومحمد عبد الكريم البروي رئيسًا للقطاع

الإدارة الإعلامية / خاص

أنشأت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، يوم الخميس 2025/2/6م، قطاع الدواجن كأحدث قطاع نوعي يضم في عضويته الشركات ومربي الدواجن والمستثمرين في هذا المجال الحيوي، في إطار جهود الغرفة لدعم وتنظيم القطاعات الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وكأحدث نشاط بعد تدشين قانون الاستثمار 2025 "الاستثمار في اليمن – رؤية جديدة".

وخلال الاجتماع التأسيسي للقطاع، الذي عُقد بمبنى الغرفة بمشاركة الشركات والمستثمرين والاتحادات والجمعيات المتخصصة في الدواجن، برئاسة الأستاذ محمد محمد صلاح، نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة، وبحضور الأستاذ قيس عبد القوي الكميم، رئيس القطاعات التجارية والصناعية بالغرفة، والأستاذ محمد القاسمي، من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، أكد الأستاذ صلاح أن إنشاء هذا القطاع يمثل إضافة نوعية ضمن قطاعات الغرفة، البالغ عددها حاليًا 25 قطاعًا، مشددًا على أهمية دور القطاع في تنمية الإنتاج المحلي وتعزيز الاستثمارات في مجال الدواجن، بما ينعكس إيجابًا على تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن القطاع سيعمل على التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لمنح التسهيلات والدعم اللازم لمربي الدواجن والمستثمرين، بالإضافة إلى تبني مبادرات تعزز من كفاءة الإنتاج المحلي وتحد من الاعتماد على الاستيراد، وحل كافة الإشكاليات والصعوبات التي تواجه أنشطة الإنتاج والتسويق والصناعة فيه.

من جانبه، قال الأستاذ قيس عبد القوي الكميم، رئيس القطاعات التجارية والصناعية بالغرفة، إن قيادة الغرفة

تعمل بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لحل الإشكاليات والمعوقات التي تواجه القطاعات الإنتاجية، وفقًا لرؤية تعزيز الإنتاج الوطني والاستثمار لتوطين المنتجات المحلية، كما تعمل على جذب الاستثمارات لمختلف القطاعات في ظل قانون الاستثمار الجديد.

وخلال الاجتماع، الذي حضره الأستاذ عادل الخولاني، المدير العام التنفيذي، والأستاذ عبد الله البروي، رئيس قطاع المقاولين والموردين، والأستاذ مجاهد الجبوبي، رئيس قطاع المطاعم والبوفيهات، والأستاذ طلال الوبري، رئيس قطاع التبغ، ونعمان العميثلي مستشار الغرفة، جرت تزكية هيئة إدارية للقطاع بطريقة تشاورية من قبل المشاركين من الشركات ورجال الأعمال الحاضرين، وأسفرت عن انتخاب محمد عبد الكريم البروي رئيسًا للقطاع، ومحمد الزاهري نائبًا للرئيس، وعادل الرضي نائبًا ثانيًا، ومراد الزيلعي نائبًا ثالثًا، وعلي حسين معوضة مقررًا للقطاع.

وفي أول اجتماع للهيئة الإدارية للقطاع مع قيادة الغرفة، تم إقرار الهيكلة الإدارية للقطاع، حيث أكد الأستاذ محمد البروي، رئيس القطاع، التزام قيادة القطاع وأعضاء الهيئة الإدارية بتطوير قطاع الدواجن وتعزيز الاستثمار فيه، والعمل على توفير بيئة مواتية لنمو هذا المجال، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأكد أن القطاع سيعمل على إيجاد الحلول لمشكلات القطاع بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية، وضمان وصول الكميات المناسبة للمستهلكين بالوزن وبأسعار مناسبة، مع التأكيد على استعداد القطاع لتوفير الكميات الكافية خلال شهر رمضان القادم، مشددًا على عدم وجود أي نقص أو اختلالات تسويقية متوقعة.

يُذكر أن الاجتماع نُظّم من قِبل إدارة القطاعات النوعية بالغرفة، ممثلة بالأستاذ مسعد السالمي، مدير الإدارة، وسط حضور واسع من المعنيين والمهتمين بقطاع الدواجن والاستثمار الزراعي.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تنشئ قطاع الطاقة المتجددة وعبد الله الراعبي رئيسًا له

الإدارة الإعلامية / خاص

أنشأت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، يوم الخميس 2025/2/20م، قطاع الطاقة المتجددة، في خطوة تهدف إلى تعزيز الاستثمار في هذا المجال الحيوي، وتذليل العقبات أمام التجار المستوردين والمصنّعين، وتشجيع التحول نحو الطاقة المتجددة والتصنيع المحلي لمكوناتها.

جاء ذلك خلال لقاء تشاوري موسّع عُقد بمقر الغرفة، برئاسة الأستاذ علي محمد الهادي، رئيس الغرفة، وبحضور أنور محمد الحسيني، عضو مجلس الإدارة، وحشد من التجار ورجال الأعمال وممثلي شركات الطاقة المتجددة بمختلف أنواعها.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الأستاذ الهادي أن الغرفة التجارية تعوّل على قطاع الطاقة المتجددة لعب دور أساسي في التحول الاقتصادي والتنموي لمستقبل اليمن من خلال التركيز على الانتقال من الاستيراد إلى التصنيع المحلي لمكونات الطاقة المتجددة، وتعزيز وجذب الاستثمارات لها، ونشر استخداماتها لتنمية الاقتصاد الوطني، والاستفادة من التسهيلات والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار الجديد 2025م، مما

يجعل القطاع بالغرفة معنيًا بالنهوض بسوق الطاقة المتجددة بكل كفاءة.

كما أشار إلى اهتمام الغرفة لتأهيل شركات القطاع كموردين معتمدين للطاقة المتجددة، وحل المعوقات والصعوبات التي تقف في مسار أنشطته، بهدف جذب الاستثمارات والخبرات إلى اليمن.

وبعد مناقشات مستفيضة، تم إجراء انتخاب لقيادة للقطاع، حيث انتخب عبد الله مقبل يحيى الراعبي رئيسا للقطاع، فيما فاز بمنصب نواب رئيس القطاع كل من سلطان عادل يحيى، وبسام احمد المقبلي وحمود علي أحمد جرمان، ومجاهد حسين الحجاجي، وشايف محمد جار الله، فيما فاز بعضوية الهيئة الإدارية جمال عبد القادر الصغير واحمد محسن البكري، وإبراهيم أحمد قطران مقررًا للقطاع.

وفي تصريحات صحفية لموقع الغرفة وصفحاتها، قال عبد الله الراعبي، رئيس القطاع «إن القطاع سيضع خطة عمل طموحة لتعزيز التحول إلى الطاقة المتجددة في شركات القطاع الخاص ومنشآته الصناعية والخدمية، وجميع القطاعات، بهدف تقليل التكلفة، مما يسهم في نهضتها واستدامة نشاطها، وذلك بالتعاون بين الغرفة والجهات الحكومية المختصة، إضافة للمساهمة في تنظيم سوق الطاقة المتجددة وتحسين بيئة الأعمال في هذا القطاع الواعد، وفق أحدث المواصفات والتطورات التقنية والتكنولوجية في العالم.»

يُذكر أن الإعداد للفعالية تم من قبل إدارة القطاعات النوعية بالغرفة، بإشراف قيس عبد القوي الكميم، رئيس القطاعات التجارية والصناعية، وعادل الخولاني، المدير العام التنفيذي للغرفة، فيما حضرها علي اللوزي، رئيس قطاع السياحة والسفر، وعبد الله البروي، رئيس قطاع المقاولين والموردين، وطلال الوبري، رئيس قطاع التبغ والتنباك.

لونا

جودة عالية لأشهى الوصفات

natco
Consumables

Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

المركز الرئيسي صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

ناتكو
الاستهلاكية

شكل جديد

من بحر العرب

هومي
Homey®

إنتاج اليمن

سام للطباعة - ت: ٧٧٦٥١٧٨١-٧٧٨٠٤٠٥

natco
Consumables

Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

ناتكو
الاستهلاكية

المركز الرئيسي صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

البـروي: قانـون الاسـتثمار الجديـد 2025 نقطـة تحـول فـي التنميـة وإعـادة الإعمـار

مجلة الغرفة – صادق هزبر

رحّب عبد الله البروي، رئيس قطاع المقاولين والموردين في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، بإقرار قانون الاستثمار الجديد رقم (3) لعام 2025، الذي أطلقته حكومة التغيير والبناء في الأول من فبراير تحت شعار «الاستثمار في اليمن.. رؤية جديدة»، معتبرًا أنه خطوة محورية نحو تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز التنمية الاقتصادية، لا سيما في قطاع المقاولات والتوريد.

وقال البروي في تصريح لمجلة الاستثمار إن القانون الجديد يمثل نقلة نوعية في التشريعات الاقتصادية، حيث يوفر حوافز استثمارية غير مسبوقة، أبرزها الإعفاءات الضريبية، تبسيط الإجراءات، وضمانات قانونية قوية، إضافة إلى بيئة أكثر استقرارًا وشفافية للمستثمرين.

وأضاف: «هذا القانون يفتح آفاقًا واسعة أمام قطاع المقاولات والتوريد، ويمهّد الطريق لمشاركة فعالة في إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية والتنمية الحضرية».

فرص استثمارية وشراكات استراتيجية

وأوضح البروي أن القانون الجديد يعزز مناخ الاستثمار المحلي والدولي، ويمثل فرصة لشركات المقاولات والمستثمرين للدخول في شراكات قوية مع الحكومة والقطاع الخاص، خصوصًا في مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية.

وأشار إلى أن قطاع المقاولات والتوريد يعوّل على هذا القانون في جذب رؤوس الأموال، وتنشيط سوق الإنشاءات، وخلق آلاف فرص العمل، مما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

وشدد على أن القانون سيعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويوجه الاستثمارات نحو مشاريع الإعمار، الإسكان، الطاقة، النقل، والمرافق العامة، بما يسهم في تحقيق نمو

اقتصادي مستدام.

دور قطاع المقاولات في التنمية

أكد البروي أن قطاع المقاولات والتوريد من أكثر القطاعات استفادة من الإصلاحات الاستثمارية، حيث يسهم في تحريك عجلة الإنتاج المحلي، وتنشيط سوق مواد ومعدات البناء، مما يعزز الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب استراتيجية متكاملة تشمل:

- إعادة تأهيل المدن المتضررة.
- تطوير شبكات الطرق والجسور.
- تحسين المرافق العامة.
- إطلاق مشاريع الإسكان والتنمية العمرانية.

ولضمان نجاح هذه المشروعات، شدد على أهمية تفعيل الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، واعتماد آليات رقابية شفافة تضمن التنفيذ وفق المعايير المطلوبة.

دعوة لتطبيق القانون وضمان استقراره

أكد البروي أن نجاح قانون الاستثمار الجديد مرهون بتنفيذه الفعلي وضمان استقراره على المدى البعيد، مما سيعزز الثقة بين المستثمرين ويدفعهم لضخ رؤوس أموالهم في مشاريع استراتيجية.

ودعا إلى إشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية، وتطوير آليات الرقابة لضمان تنفيذ المشروعات وفق أعلى المعايير، إلى جانب تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والتوريد، لخلق بيئة تنافسية مستدامة.

وفي ختام تصريحه، أعرب البروي عن تفاؤله بأن القانون الجديد سيشكل نقطة تحول في مسار التنمية الاقتصادية في اليمن، وسيعيد الثقة إلى المستثمرين، مما يسهم في نهوض قطاع المقاولات والتوريد، وتحقيق نقلة نوعية في مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار.

مجاهد الجبوبي : الاستثمار في المطاعم واعد في بلادنا

مجلة الغرفة – خاص

أكد مجاهد الجبوبي، رئيس قطاع المطاعم بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، أن قطاع الاستثمار في اليمن يتمتع بفرص واعدة، لا سيما في مجالات المطاعم، والفنادق، والشاليهات، والمتنزهات السياحية، والتي تشكل مجالات جذابة للاستثمار في مختلف المحافظات نظرًا لتنوع المنتج السياحي اليمني وثقافته الغنية في المأكولات.

وأشار الجبوبي، في حديثه لمجلة " تجارة وصناعة صنعاء"، إلى نقص المطاعم الراقية والعالمية في السوق المحلية، ما يتيح فرصًا كبيرة للمستثمرين الراغبين في تطوير هذا القطاع.

قانون الاستثمار الجديد.. دعم كبير للمستثمرين

أشاد الجبوبي بقانون الاستثمار الجديد الصادر عام 2025، مؤكدًا أنه يقدم العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية، مما يعكس توجه الحكومة الجاد نحو تعزيز بيئة الاستثمار.

كما وجّه الشكر لوزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، المهندس معين المحاقري، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، ياسر المنصور، على جهودهما في إقرار وتنفيذ القانون. وأعرب عن أمله في التزام جميع الجهات التنفيذية بتطبيقه فعليًا لدعم المستثمرين وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية.

تحديات تواجه قطاع المطاعم

تطرق الجبوبي إلى بعض التحديات التي تؤرق قطاع المطاعم، وأبرزها تهالك أنابيب الغاز، مشيرًا إلى أن شركة الغاز لم تتخذ أي خطوات لاستبدالها رغم بيع الغاز بأسعار تجارية للمطاعم.

كما أشار إلى قضية تأمينات العمال في القطاع، حيث يعتمد العديد من المطاعم على العمالة اليومية غير المستقرة، مما يؤدي إلى نزاعات قانونية مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وهو ما يؤثر سلبًا على استقرار الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

إشادة بجهود الغرفة التجارية

وفي ختام حديثه، أثنى الجبوبي على الدور الكبير الذي تلعبه قيادة الغرفة التجارية والصناعية، ممثلة في الأستاذ علي الهادي، رئيس الغرفة لدعم القطاع الخاص والتجار في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.

وشدد على أهمية التطبيق الفعلي لقانون الاستثمار لضمان جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في اليمن.

والعود احمد

بقلم / **عبد الله عايض العميثلي**
رئيس التحرير

فـي عالـم يتسـم بالتغير السـريع فـي الاحداث والتطور الرقمي المستمر تبرز الحاجه الي تجديد الخطاب الاعلامي الاقتصادي الخاص لمواكبه العصر فكان لابد من ظهـور مجلة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة صنعـاء باصدارهـا الجديـد والـذي تقدم رؤيـة مبتكرة ومتميـزة تجمـع بيـن أصالـة التراث الاقتصادي للقطاع الخاص والمعاصرة والشفافية في الطرح لمختلف القضايا التي تهم القطاع الخاص بشقية التجاري والصناعي. وكذلك السعي الي تحقيق مفهوم الشراكة الحقيقية والمستدامة بين القطاعيـن الخاص والحكومي لمافيه المصلحه العامه للاقتصاد الوطني للبلاد ولذلك فقد سعت قيادة غرفة الأمانة صنعاء ممثلة برئيس مجلس الإدارة الأسـتاذ علي الهادي علي تذليل كل الصعاب وتوفير كل الإمكانيات المادية والفنيـة والاعلامية لصدور مجله الغرفة بشـكل نوعـي يجمع بين عمـق المضمون وجمال التصميـم يجعل من المجلة دليلا فعليا لكل من يريد صدارة المشهد الاقتصادي المتجـدد للقطاع الخاص وذلك من خـلال احتـواء هـذا المجلـه علي المظهر الجرافيكي العصري في الشكل والمضمون المتطور بيـن الاقتصـاد التقليـدي والرقمـي وبهذا العدد توكد المجلة انها قد عـادت بأفضـل صورة تجعـل منهـا مجلـة القطاع الخاص الاولي الشاملة لكل قضايا ومشـاكل وهموم وانجازات واحداث القطـاع الخـاص علـي مسـتوي الداخـل والخارج ..والعود احمد

مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة في الغرفة التجارية ينظم ورشة تعريفية بمنهجية برنامج ابدأ وحسن مشروعك الخاص" SIYB

الإدارة الإعلامية/خاص

نظم مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء اليوم الإثنين 2025/2/10م ورشة تعريفية حول منهجية SIYB" العالمي ابدأ وحسن مشروعك الخاص" مخصصة لعدد من أصحاب أفكار المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة والأصغر.

وخلال افتتاح الورشة أكد نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة محمد محمد صلاح التزام الغرفة بدعم الرياديين وأصحاب المشاريع الناشئة، إيمانا منها بأن ريادة الأعمال هي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأعلن الأستاذ صلاح عن تعاون الجهات الحكومية مع طلب الغرفة تخصيص جناح في المعارض التي تقام يخصص مجانا لمنتجات الرياديات والرياديين والمشاريع الإنتاجية الصغرى

والعاملات من المنازل لكي يتمكنوا من الوصول للسوق وعرض منتجاتهم ومشغلاتهم.

من جانبه حث الأستاذ أنور الحسيني عضو مجلس الإدارة المتدربين والمتدربات على الاهتمام باكتساب المعرفة من والتفاعل مع البرنامج كونه برنامجا دوليا اثبت نجاحه في عدد كبير من الدول وهناك مئات الآلاف الذين استفادوا منه في أنشطتهم الريادية عالميا.

بدورها أشارت المهندسة ميعاد علي عبدالله القليسي مديرة مركز ريادة الأعمال بالغرفة لدور المركز وخططه في تنمية ريادة الأعمال والحشد لدعم الرياديين وتطوير ورفع قدراتهم من قبل القطاع الخاص والحكومة.

وقد قدم المدربون مسعد السالمي ورنا صالح، وهالة الشحاري، ونادية النودي شرحا تعريفيا حول منهجية البرنامج والخطوات التنفيذية له وما يتضمنه من معارف في المجال المالي والإداري والتقني لافكار المشاريع والتخطيط وتوسيع هذه المشاريع. شارك في الافتتاح عبد الله البروي رئيس قطاع المقاولين والموردين بالغرفة

عبد اللطيف الجرادي.. من حلم طفولي إلى إعادة إحياء القهوة اليمنية عالميًا

في شوارع صنعاء القديمة، حيث تتعانق رائحة البُنّ المحمّص مع نسائم الفجر، نشأ عبد اللطيف الجرادي في بيئةٍ حملت بين طياتها عبق التاريخ وروح الكفاح. كانت طفولته مليئة بالحكايات عن اليمن السعيد، عن الأسواق التي تضج بالحياة، وعن جلسات الصباح التي لا تكتمل دون فنجان القهوة.

لم يكن عبد اللطيف ذلك الطفل الذي يحلم بوظيفة مكتبية هادئة، بل كان دائم البحث عن ذاته بين طيات الكتب وصفحات التاريخ، حيث كانت القهوة جزءًا من قصة بلاده التي لم تأخذ مكانتها المستحقة. رغم أن تخصصه الأكاديمي كان في الأدب الإنجليزي، إلا أن نداء القهوة اليمنية كان أقوى من أن يتجاهله، ليجد نفسه شغوفًا باستكشاف تاريخها العريق، والتعرف على خصائصها الفريدة التي جعلتها إحدى أهم السلع التي صدّرها اليمن للعالم.

قيم عائلية

منذ صغره، تعلّم عبد اللطيف أن العمل هو بوابة الاستقلالية. كان والده - رحمه الله - يحرص على غرس هذه القيم في أبنائه، فيكافئهم بعد إنجاز مهامهم اليومية، وهو ما جعله يدرك لاحقًا أن الجهد والمثابرة طريقان لا بد من السير فيهما للوصول إلى النجاح.

اعتاد عبد اللطيف على مساعدة والده وأفراد عائلته في أعمالهم اليومية، وكان يرى في هذا الأمر فرصة لصقل مهاراته واكتساب خبرات عملية وهو في سن مبكرة. لقد كان التفاعل اليومي مع البيئة التجارية، ومعايشة تفاصيل البيع والشراء، سببًا في تشكل وعيه الاقتصادي قبل أن يبدأ رحلته المهنية.

نقطة تحول

في عام 2016، بدأ عبد اللطيف يتعمّق في عالم القهوة بشكل أكبر، فانضم إلى برامج منظمة SMEPS، حيث تعرف على تفاصيل زراعة البن ومعالجته وتجارته. كانت هذه التجربة محطة فاصلة في مسيرته، إذ زوّدته بفهم أعمق لجودة القهوة وأهمية دعم المزارعين اليمنيين للحفاظ على هذا التراث العريق.

في عام 2017، تعرض عبد اللطيف لحدث غير متوقع، فقد راتبه كموظفٍ في إحدى

المدارس، لكن بدلًا من أن يكون هذا الحدث نهاية مسيرته، اعتبره بداية جديدة. قرر التركيز كليًا على مشروعه في القهوة، وأسس "موكا روت"، الاسم الذي سيصبح لاحقًا أحد رموز تصدير القهوة اليمنية الفاخرة.

بحماسة المغامر، جمع عبد اللطيف مبلغ 3,500 دولار، واشترى به 60 كيلوغرامًا من أفخر أنواع القهوة اليمنية، وأرسلها إلى الخارج عبر صديقه الدكتور نادر، الذي أسس معه أول شركة لتصدير البن اليمني.

لكن الصدمة كانت أن الشحنة لم تبع كما توقع. أدرك حينها أن النجاح في سوق القهوة لا يقتصر على جودة المنتج، بل يشمل التغليف والتسويق والمعايير الدولية. بدلًا من أن تثبط عزيمته، اعتبر هذه التجربة درسًا قيّمًا في كيفية الدخول إلى الأسواق العالمية.

لم يستسلم عبد اللطيف، فمع بداية الموسم التالي، حصل على أول عميل في الولايات المتحدة، وعندما أرسل له عينة، جاء الرد مفاجئًا: "لقد جربنا العديد من العينات من اليمن، لكن عينتك هي الأفضل من حيث الجودة وحفظ الرطوبة." عندها، أيقن أن المثابرة والصبر هما مفتاحا النجاح.

بدأ عبد اللطيف في تحسين عملياته بشكل أكبر، فتعمّق في دراسة تقنيات المعالجة والتخمير المختلفة للقهوة، وعمل على تطوير أساليب التجميص الخاصة به. لم يكن هدفه فقط تصدير القهوة، بل أراد أن يروي قصة اليمن مع كل كوب يُشرب من قهوته.

القهوة اليمنية.. أكثر من تجارة

اليوم، يرى عبد اللطيف أن مشروعه ليس مجرد تجارة، بل هو رسالة لإعادة اليمن إلى مكانته الطبيعية في خارطة القهوة العالمية. فهو يدرك أن ميناء المخاء اليمني كان بوابة القهوة إلى العالم، وأن إعادة إحياء هذا التراث مسؤولية كبيرة.

عمل عبد اللطيف على بناء شراكات مع مزارعين محليين لدعمهم، وحرص على نقل المعرفة إليهم حول أساليب الإنتاج الحديثة، مع الحفاظ على الطرق التقليدية التي تمنح القهوة اليمنية نكهتها الفريدة. كما أنشأ مختبرات تذوق، وعمل على المشاركة في مزادات عالمية لتقديم القهوة اليمنية كمنتج فاخر قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

طموحات المستقبل

لكن طموحه لا يقف عند القهوة، فهو يحلم أيضًا بالمساهمة في مشاريع تنموية تعيد لليمن تألقه، مستلهمًا من مدن مثل الإسكندرية، التي يراها نموذجًا لما يمكن تحقيقه في بلاده.

يدرك عبد اللطيف أن دعم القهوة اليمنية لا يقتصر فقط على الإنتاج والتصدير، بل يمتد إلى خلق ثقافة استهلاك محلية تُقدّر جودة القهوة وتفخر بإرثها. لذا، بدأ في تنظيم ورش تدريبية لمحبي القهوة، وساهم في إنشاء محامص متخصصة داخل اليمن، لتكون حلقة الوصل بين المزارعين والأسواق العالمية.

ختاما

"النجاح يتطلب الإصرار. لا تتوقف عند أول عقبة، ولا تخش الفشل، فهو مجرد خطوة نحو النجاح. عليك أن تستمر في السعي والعمل الجاد، لأن الجهود الصادقة دائمًا تؤتي ثمارها." بهذه الكلمات، يختتم عبد اللطيف حديثه، وهو يعلم أن رحلته مع القهوة لم تنتهِ بعد، بل إنها بدأت للتو.

في كل مرة يُسكب فيها فنجان قهوة يمنية في أي ركن من العالم، يكون ذلك بمثابة شهادة على رحلة طويلة من الكفاح، يقودها أشخاص مثل عبد اللطيف الجرادي، الذين يؤمنون بأن القهوة ليست مجرد مشروب، بل هوية وتراث يجب الحفاظ عليه ونقله إلى الأجيال القادمة.

شراكة استراتيجية لتمكين القطاع الخاص

بقلم / عادل الخولاني
المدير العام التنفيذي

تؤمن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة إيماناً راسخاً بأن تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة والمستدامة لوطننا يرتكز بشكل أساسي على تفعيل وتمكين القطاع الخاص ليلعب دوره الوطني المحوري في خدمة الاقتصاد.

من هذا المنطلق، تضع الغرفة على رأس أولوياتها تعزيز وتعميق أواصر التعاون والشراكة الفاعلة مع كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة.

إن هذا التوجه ليس مجرد رؤية، بل هو منهج عمل استراتيجي أرساه مجلس الإدارة برئاسة الأستاذ علي محمد الهادي ويهدف إلى الشراكة مع الجهات الحكومية لتذليل التحديات وتبسيط الإجراءات أمام منشآت القطاع الخاص، مما يمكنها من النمو، والتوسع، والاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، ورفد خزينة الدولة.

إننا في الغرفة التجارية ندرك تمامًا أن ازدهار القطاع الخاص هو مؤشر مباشر على صحة الاقتصاد الوطني ككل، وأن بناء بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة يتطلب تضافرًا حقيقيًا للجهود بين القطاعين العام والخاص.

إن جهودنا في الغرفة تتركز في بناء شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات الحكومية المحورية، بهدف تحقيق الأهداف المشتركة لدعم القطاع الخاص.

إن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تسعى لأن تكون الجسر الفاعل الذي يربط بين تطلعات القطاع الخاص وتوجهات الجهات الحكومية، والمظلة التي تجمع تحتها كافة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. نؤمن بأن الحوار البناء، والتنسيق المستمر، والشراكة الحقيقية هي الركائز الأساسية لتجاوز التحديات الراهنة وتحقيق الأهداف الطموحة لوطننا.

ندعو كافة أعضاء مجتمع الأعمال والقطاع الخاص إلى تعزيز قنوات التواصل معنا، وتقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم البناءة. فصوتكم هو المرآة التي تعكس احتياجاتكم وتطلعاتكم، وهو ما يمكننا من بناء شراكات أقوى وأكثر فاعلية مع الجهات الحكومية بما يخدم المصالح الوطنية ويدعم الاقتصاد اليمني.

فلاى

أرز بسمتي

النكهة البنجابية الاصلية

The Authentic Flavour of punjab

SALAH
AL RAWDAH
Real Value of Product's Quality

كيـــف اسحـــب حـــوالتـــي؟

افتح فلوسك > حوالات عبر الشبكات > أدخل رقم الحوالة > اضغط تأكيد

فلوسك®
Floosak

حمل التطبيق الآن
GET IT ON Google Play
Download on the App Store